شرح قواعد الاعراب

جلال الدين المحلي

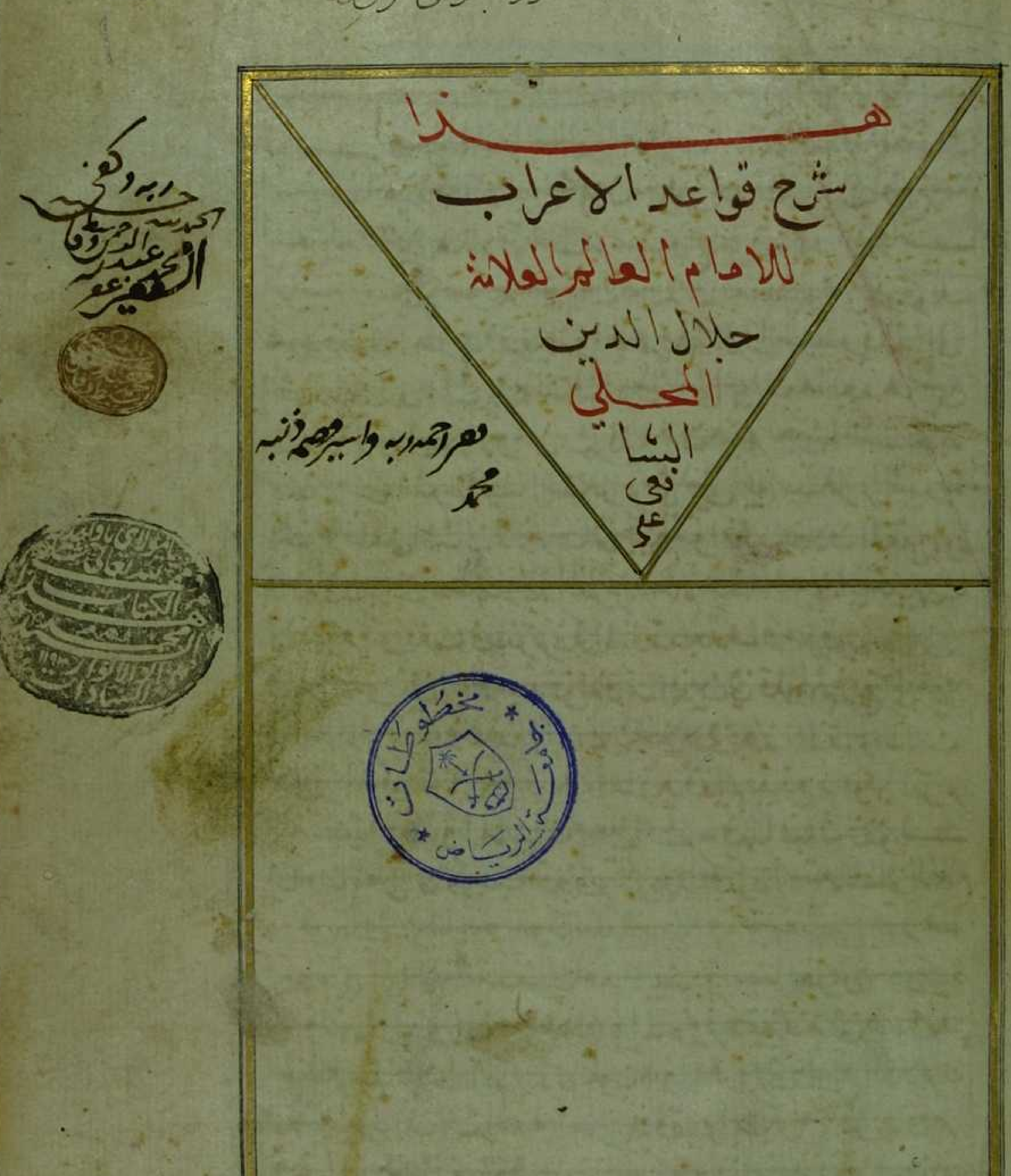
شرح قواعد الاعراب ، تاليف جلال الدين المحلي، ٤١٥ / شرج
محمد بن أحمد ـ ٨٦٤هـ. كتبت في القرن الحادي عشر
الهجري تقديرا.

٣٥ ق ٢٣ س ١٦x٢٢ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد.

الاعلام ٦: ٢٣٠ هدية العارفين ٢: ٢٠٢ ٢٤٠

١ـ النحو، اللغة العربية أ ـ المؤلف بـ تاريخ
النسخ جـ ـ شرح المحلي على قواعد الاعراب
د ـ شرح جـ[illegible] الدين المحلي على قواعد
الاعراب.



هذا

شرح قواعد الاعراب

للامام العالم العلامة

جلال الدين

المحلي

الشافعي

عفي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة

قال الشيخ الامام العالم العلامة المحقق المدقق المصنف
شيخ الشافعية جلال الدين محمد بن احمد بن محمد المحلي الشافعي رحمة
الله عليه. الحمد لله قوله شرح على قواعد الاعراب

هذا

قوله اما هي موضوعة لمعنيين احدهما التفصيل مجمل نحو قولك
هولاء فضلا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى
اخرها والثاني لاستلزام شي لشي اي ان ما بعدها شي
يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط
لان معنى الشرط ايضا استلزام شي لشي اي استلزام الشرط
للجزا والمعنى الثاني لازم لها في جميع مواقعها بخلاف المعنى الاول
فانه قد يتجرد عنها وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها
في جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى
والراسخون في العلم بعد قوله فاما الذين في قلوبهم زيغ على معنى
واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان
جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقايم يدفع دعوى التزام
التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان نقول
هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام
ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضي تكررها
فيودي الى الاستثقال بهذا ايضا وايضا لغرض معنوي
وهو انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد
المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام
وتفسير ذلك ان اصل اما زيد فقايم اما يكن شي فزيد قايم
يعني ان يكن ان يقع في الدنيا شي يقع قيام زيد فهذا جزم

بوقوع



بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع
شي في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلابد من حصول شي فيها
ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين
الشرط والجزا على ما بين ذلك لزوم القيام لزيد حذف الملزوم
الذي هو الشرط اي يكن من شي واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام
ذلك الملزوم وبقي الفا بين المبتدا والخبر لان فا السببية ما بعدها
لازم لما قبلها فحصل غرض الكلي وهو لزوم القيام لزيد من شرح
الحاجبية للرضي وذكر ابن هشام معنى اخر لها وهو التوكيد فاقل
من يذكره ولم ار من احكم شرحه غير الزمخشري فانه قال فايدة اما
في الكلام ان تعطيه فضل توكيد فتقول زيد ذاهب فاذا قصدت
توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه
منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره
مهما يكن من شي فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفايدتين بيان
كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى من المغني قوله بعد
هو من الظروف المبنية عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها
الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت
فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلم تبن معه كالاسما
الموصولة فانها تبنى مع وجود ما يحتاج اليها من صلتها قلت
لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسما
اما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة
بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة لان الاضافة في الحقيقة
الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في كل وبعض
التنوين من المضاف اليه فيعرب قال ونحن قلنا لا [illegible]

ثم اشتربوا بعدا على لذة خمرا ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبلٍ
ومن بعدٍ قيل لما اعربت حينئذ لانه اذا ترك الاضافة فيهما ولم
ينوا المضاف اليه اعرب لعدم تضمن معنى الاضافة فعلى القول الاول
لا فرق في المعنى بين ما اذا كانت معربة مقطوعة عن الاضافة
وبين ما اذا كانت مبنية وعلى القول الثاني بينهما فرق فانها
اذا بنيت كان المضاف اليه في حكم الثابت واذا اعربت
مقطوعة كان في حكم الساقط نسيا وهل الفرق بينهما معربة
ومبنية وان كان المضاف اليه في الحالين محذوفا انها مبنية
متضمنة لمعنى المضاف اليه المتضمن لمعنى الحرف نحو اين
حرف الاستفهام واذا اعربت كان المضاف اليه محذوفا في نفسه
لا ان شيئا يتضمنه فبني كالظروف في نحو قولك خرجت يوم الجمعة
في ان الحرف محذوف في نفسه لا متضمن له وانما بنيت على الحركة عند
قطعها ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات
لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل
لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير
منصرفة وكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او لتخالف
حركة بنائها حركة اعرابها **قوله** حمد الله الكلام عليه مشهور **قوله**
حق حمده الحق اصله المطابقة والموافقة وهو يقال على اوجه الاول
لوجود الشي بحسب ما تقتضيه الحكمة ولذلك قيل في الله تعالى
حق الثاني للموجد بحسب تقتضي الحكمة ولذلك يقال فعل الله
تعالى كله حق الثالث للاعتقاد في الشي المطابق لما عليه ذلك الشي
في نفسه كقولنا اعتقاد فلان في البعث والثواب والعقاب
والجنة والنار حق الرابع للقول والفعل الواقع بحسب ما يجب

وقد

وقد ربما يجب في الوقت الذي يجب كقولك قولك حق وفعلك حق ويستعمل
استعمال الواجب واللازم والجائز **قوله** اضافة الحق الى الحمد من
اضافة الصفة للموصوف وقال الزمخشري في قوله تعالى وجاهدوا
في الله حق جهاده يقال هو حق عالم وجد عالم اي عالم حقا وجدا ومنه
حق جهاده فان قلت ما وجه هذه الاضافة وكان القياس
حق الجهاد فيه او حق جهادكم فيه كما قال وجاهدوا في الله قلت
الاضافة تكون بادنى ملابسة واختصاص فلما كان الجهاد مختصا
بالله من حيث انه مفعول لوجهه ومن اجله صحت الاضافة اليه
ويجوز ان يتسع في الظرف كقوله ويوم شهدناه سليما وعامرا
انتهى كلامه فان قلت اذا كان حق حمده من باب
حق جهاده فقد اضيفت الصفة الى موصوفها وهو ممتنع عندهم
قلت يؤول بما اول قولهم جرد قطيفة بان المعنى قطيفة
جرد اي بالية ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها
للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها
كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة
بمعنى من والقطيفة دثار مخمل **قوله** والصلاة والسلام
الكلام على الصلاة والخلاف في وجوبها مشهور والذي نذكره هنا
مسئلة نفيسة لم نر من تعرض لها الا ابن القيم في كتابه جلاء الافهام
في فضل الصلاة والسلام وهي ان السلام هل حكمه حكم الصلاة في جميع
ما ذكرنا فيها ام لا حكى فيها وجهين نقلهما عن الجويني **قوله**
سيدنا السيد المتولي للسواد اي الجماعة الكثيرة وينسب الى ذلك
فيقال سيد القوم ولا يقال سيد الثوب وسيد الفرس ويقال
ساد القوم يسودهم ولما كان من شرط المتولي للجماعة الكثيرة ان

الذي يجب صح

فيها و صح

ان يكون مهذب النفس وقيل لكل من كان فاضلا في نفسه سيد والطلاق
السيد على النبي صلى الله عليه وسلم يوافق ما ثبت في الحديث انه قال
انا سيد ولد ادم ولا فخر ولكن هذا في مقام الاخبار عن نفسه بمرتبته
ليعتقد انه كذلك واما في ذكره والصلاة عليه فقد علمهم الصلاة عليه
لما سالوه عن كيفيتها بقوله قولوا اللهم صل على محمد الى اخره فلم يذكر
لفظ السيد وقد تردد نظر الشيخ عز الدين بن عبد السلام في ان
الافضل ذكر السيد مراعاة للادب او عدم ذكره رعاية للوارد نقله
عن الشيخ جمال الدين الاسنوي في المهمات بلفظ ويغلب على ظني ان
الشيخ عز الدين الى اخره **قوله** وعبده العبد يقال على اضرب
الاول عبد بحكم الشرع وهو الانسان الذي يصح بيعه وابتياعه
الثاني عبد بالايجاد وذلك ليس الا لله واياه قصد بقوله ان كل
من في السماوات والارض الا اتي الرحمن عبدا الثالث عبد بالعبادة
وهو المقصود بقوله واذكر عبدنا ايوب فوجدا عبدا من عبادنا
ومنه سبحان الذي اسرى بعبده والرابع عبد الدنيا واعراضها
وهو المعتكف على خدمتها ومراعاتها واياه قصد النبي صلى الله عليه
وسلم بقوله تعس عبد الدنيا والعبودية اظهار التذلل والعبادة
ابلغ منها لانها غاية التذلل ولا يستحقها الا من له غاية الافضال
قوله محمد قال الراغب في مفرداته يقال محمد اذا كثرت خصاله
المحمودة ومحمد اذا وجد محمودا انتهى ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم
وجد فيه الامران **قوله** واله الال قيل مقلوب من الاهل ويصغر
على اهيل الا انه خص بالاضافة الى اعلام الناطقين دون النكرات
ودون الازمنة والامكنة يقال ال فلان ولا يقال ال رجل ولا ال
زمان كذا او موضع كذا كما يقال اهل زمان كذا وكذا او قيل هو في

الاهل



الاصل اسم الشخص ويصغر على اويل ويستعمل فيمن يختص بالانسان
اختصاصا من ذاته اما بقرابة قريبة او بموالاة وقيل ال النبي اقاربه
وقيل المختصون به من حيث العلم وذلك ان اهل الدين ضربان
ضرب مختص بالعلم المتقن والعلم المحكم فيقال لهم ال النبي وامته
وضرب يختصون بالعلم على سبيل التقليد ويقال لهم امة محمد
صلى الله عليه وسلم ولا يقال ال النبي فكل ال النبي امته وليس كل امته
اله وقيل لجعفر الصادق رضي الله عنه ان الناس يقولون كلهم
ال النبي صلى الله عليه وسلم فقال صدقوا وكذبوا فقيل ما معنى ذلك
فقال كذبوا في ان الامة كلهم فيهم اله وصدقوا انهم اذا قاموا بشرايط
شريعته اله وقوله تعالى مومن من ال فرعون اي من المختصين
به من حيث النسبة او المسكن لا من حيث تقدير القوم انه على
شريعتهم **قوله** فهذه اشارة الى موجود في الذهن كانه قد وجدها
عنده فاشار اليها او يقال انه صنع الخطبة بعدما فرغ منها
وفيه ضعف من حيث ان العادة خلاف ذلك او يقال لما قدر
انه يصنع هذا الكتاب وان لم يكن حينيذ موجودا اجمالا في ذهنه
وامل ان الله يعينه عليه ويمد في اجله الى فراغه كان كانه محقق
موجود فاشار اليه نحو قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون **قوله**
فوايد هي جمع فايدة وهي ما يكون الشي به احسن حالا منه بغيره والجليلة
العظيمة فان قلت كان من حق الصفة ان تجمع كما ان
موصوفها مجموع لوجوب التطابق بينهما قلت قال
الزمخشري في قوله تعالى ولهم فيها ازواج مطهرة فان قلت
فهلا جاءت الصفة مجموعة كالموصوف قلت هما لغتان
فصيحتان يقال النساء فعلن وهن فاعلات وفواعل والنساء



فعلت ربي فاعلة ومنه بيت الحماسة

وا ذا العذاري بالدخان تقنعت واستعجلت نصب القدور فملت

والمعني وجماعة ازواج مطرع انتهى **قوله** في قواعده جمع

قاعدة والقاعدة حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتتعرف احكامها

منه كقولنا الجملة الواقعة خبرا لها محل من الاعراب **قوله**

الاعراب هو في اللغة الافصاح يقال اعرب الرجل بحجته اي افصح بها

ولم يبق احدا وفي الاصطلاح فقيل نفس الحركات او الحروف اللاحقة

اخر المعربات من الاسما والافعال فعلى هذا يكون امرا لفظيا

وهو اختيار ابن خروف والاستاذ ابي علي وابن الحاجب وابن مالك

وقيل هو تغيير في اخر الكلمة او ما هو كالاخر لعامل دخل عليها والحركات

علامات ودلايل عليه فعلى هذا يكون امرا معنويا وهو ظاهر قول

سيبويه والزمخشري والاعلم الشنتمري **قوله** يقتفي من

الاقتفا وهو الاتباع تقول اقتفيت اثره اي اتبعته فهو متعد

بنفسه او الى واحد **قوله** متاملها اي هو الناظر فيها بالبصيرة

والفكر **قوله** جادة الصواب قال في الصحاح الجادة معظم الطريق

والصواب نقيض الخطا انتهى فالجادة مفعول يقتفي تعدى اليه

بنفسه وقوله متاملها تعدى اليه ايضا بالحرف المعنى ان هذه

الفوايد تجعل متاملها تابعا طريق الصواب كما تقول ضربت بزيد

عمرا اي جعلت زيدا ضاربا عمرا وهكذا شان كل فعل متعد بنفسه

وعديته لاخر بالبا ونحوها يكون هذا معناه والبا في قوله متاملها

للمصاحبة اي انما تجعل متاملها تابعا الطريق الصواب في حالة

اتصافه بهذه الصفة ومصاحبته لها حتى لو لم يراعها لم يفده

ذلك **قوله** اسناد يقتفي الى الفوايد مجاز عقلي اذ طرفاه

حقيقيان

حقيقيان لان الاقتفا والفوايد مستعملان في معناهما الحقيقي

وانما التجوز في نسبة احدهما للاخر والنسبة الحقيقية انما هي

للمتامل فيها اي يقتفي متاملها بسببها جادة الصواب ومن ثم

قال بعضهم ان في العبارة قلبا وان اصلها يقتفي المتامل بها

اي بسببها جادة الصواب **قوله** وتطلعه اي توقفه في الامد

هو مدة لها حد مجهول اذا اطلق وقد يخصص نحو ان يقال

زمان كذا والفرق بين الزمان والامد ان الامد يقال باعتبار

الغاية والزمان عام في المبدا والغاية ولذلك قال بعضهم المدى

والامد يتقاربان المعنى توقفه في الزمان القصير **قوله**

على نكت جمع نكتة وهي من الكلام الجملة المنقحة المحذوفة

الفضول واضافها اي النكت الى قوله كثيرة ومقابل القليل

من النوع الذي تقابل به الكثرة للوحدة **و**اعلم ان التقابل

بين الوحدة والكثرة وكذا بين الواحد والكثير ضروري وانما الكلام

في جهة تلك المقابلة واذا علم ان الكثرة لا تقابل الوحدة لذاتها

اذ ليس احدهما عدم الاخرى ولا ضدا لها ولا مضايفا لتقوم الكثرة

بها بل لكونها مكيال الكثرة ومواضعا قد عرضت لها **قوله**

من الابواب اي الابواب التي يحتاج اليها المعرب **قوله**

عملتها عمل من طب لمن احب قال المص في بعض ما علق عنه

يقال طب يطب اي صار عالما ماهرا وحب يحب اي احب

وقرا بعضهم فاتبعوني يحببكم بفتح البا لان الماضي ثلاثي وتفتح

البا لالتقا الساكنين لا تنجزم في جواب الامر فسكن والحرف

المدغم ساكن تقول العرب فعلته فعل من طب لمن حب

اي فعل من هو ماهر بالشي حاذق فيه وقد فعل شيئا لمن احب

وعبارة ابن حلقة عقب قوله في الامد البعد الغاية كالمدى يقال بلغ ما امده اي غايته والامد ايضا الغضب وقد امد عليه بالكسر اذا غضب انتهى سعد

فانه اذا كان كذلك جا الفعل على غاية من الاتفاق والحسن **قوله**
وسميتها الاعراب اراد به اللغوي اي الابانة في قواعد الاعراب
اراد به الاصطلاحي **قوله** ومن الله استمد هو اسم للذات الواجب
الوجود المستجمع لجميع الصفات الكاملة والاشهر من القولين
فيه انه علم واورد الخطيبي على كونه علما نظرا حيث قال لما وضع له
هو الواجب لذاته او المستحق للعبودية وكل واحد منهما وان انحصر
في الخارج في فرد واحد لدليل دل عليه لا يمنع كليته ومفهوم العلم
جزئي وقال التفتازاني في مطوله في تعريف المسند اليه
في قول صاحب التلخيص قل هو الله احد هذا اشهر الاشري
ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان تتوقف
على اعتبار عهد فلو كان الله اسما المفهوم المعبود بالحق او الواجب
لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم
من حيث هو يحتمل الكثرة ايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة
اما المعبود بالحق فيلزم استثنا الشي من نفسه او مطلق المعبود
فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون اله
بمعنى المعبود بحق والله علم للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق
للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم
وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله تعالى يختص بالمعبود
بالحق لم يطلق على الا بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس
قوله استمد اي اطلب المدد بالتوفيق قيل هو خلق القدرة على
الطاعة وضده الخذلان وقيل قدرة الطاعة **قوله** والهداية
في اللغة الرشاد والدلالة وضدها الضلالة وقيل الضلالة
عدم الهداية فعلى الاول الضلالة سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب

وعلى

وعلى الثاني عدم سلوك طريق توصل الى المطلوب وهو معنى الهداية
فلم يختلف عليهما **قوله** الى اقوم طريق كناية عن سرعة الوصول
الى المامول لان الخط المستقيم اقصر من المنحني **قوله** ممنا اي
بواسع عطايه ووجوده في الحديث المنان هو الذي يبدا بالعطا قبل
السوال والحنان هو الذي يحلم على من عصاه **قوله** وتنحصر
في اربعة ابواب الظاهر انه من قبيل حصر الكل في اجزايه لا الكلي في
جزئياته والفرق بينهما ان المحصور ان صح وقوعه خبرا عن كل
واحد من المحصور فيه فهو الثاني نحو الحيوان انسان وفرس والا
فهو الاول نحو السكنجبين خل وعسل وما نحن فيه كذلك **قوله**
لا يقال حصر الكل في الاجزا بل يقال العكس لان الحصر جعل الشي في
محل محيط به والمحيط حاصر والمحاط به محصور مظروف وشان
الكل مع اجزايه على العكس لانه الكل محيط بالاجزا من حيث المعنى
والاجزا منحصرة في الكل فكيف يجعل الكل محصورا فيها وهذا بخلاف
التقسيم فان الكل ينقسم الى اجزايه كما ينقسم الكلي الى جزئياته
واجاب عن هذا الشيخ عز الدين بن جماعة بجوابين
الاول ان يقال الكل متقوم بالاجزا فله بهذا الاعتبار حصر
فيها والثاني ان بين الكل والاجزا علاقة ولزوم به صح التجوز
وان كان من حيث المعنى الاجزا محصورة في الكل **قوله**
اعلم ان اللفظ الخ اللفظ في الاصل مصدر لفظ ثم صار بمعنى
الملفوظ والمراد من اللفظ هنا الملفوظ وهو صوت يعتمد على مخرج
الحروف فالصوت الساذج لا يسمى لفظا وان خرج من الفم
اذ لم يعتمد على مخرج الحروف وهذا وان كان مجازا لكنه مجاز مشهور
والمجاز المشهور ملحق بالحقيقة فيصح الحد به نجم الدين سعد

قال الشيخ عز الدين اللفظ جنس والمفيد فصل فدخل فيه المركب لفظا
ومعنى او معنى فقط وخرج عنه البسيط لفظا ومعنى او معنى
فقط قلت فيه اخذ الجنس البعيد الذي هو اللفظ
مكان القريب اي المركب وهو غير مناسب لا يقال غير مناسب
لتعريف خاص وذلك لا يبطل مطلق المناسبة لمطلق التعريف
لانا نقول فيه ترك الاولى مع امكانه قوله ان الجملة اعم من
الكلام يصدق بالاعم مطلقا وبالاعم من وجه ومراده الاول
بقرينة ما بعده وفي شرح الحاجبية للرضي الفرق بين الجملة
والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة
لذاتها ام لا كالجملة التي هي خبر المبتدا وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج
المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف
مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وان كان
مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس قوله ان بديت
اي في الاصل او في الحال بقرينة الامثلة قوله باسم اي مسند
اليه او مسند قوله بديت اي الان او في الاصل بفعل او ملفوظ
به او مقدر ويدل على ذلك امثلة قوله المص اقتصر هنا على تقسيم
الجملة الى الاسمية والفعلية ولم يقتصر في المغني على ذلك بل قسمها
الى الظرفية ايضا قال وهي التي بديت بظرف او جار ومجرور
نحو اعندك زيد او في الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف
والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدا مخبرا عنه بهما
انتهى فما النكتة في ذلك قوله ويسمى المجموع جملة كبرى وصغرى
لا يمنع تقسيم الفعلية اليهما نحو ظننت زيدا يقوم ابوه وقد نص
في المغني على ذلك وبحث فيه في قولهم كبرى وصغرى من جهة ان

فعلي

فعلى افعل انما يستعمل بال او الاضافة ولذلك لحن ابو نواس في قوله
كان كبرى وصغرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب
وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعي
وجبهة الاسد يرده ان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب
ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم
ترد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا فعلى هذا يتخرج قول
النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى
قوله ومثله لكنا الى اخره اي ومثل هذا المذكور في تعدد المبتدات
وتعدد الجمل لكنا هو الله ربي قرا ابن عامر باثبات الالف وصلا ووقفا
والباقون بحذفها وصلا واثباتها وقفا واصله لكن انا هو الله
ربي فنقلت حركة الهمزة من انا الى نون لكن وحذفت الهمزة فالتقى مثلان
فادغم احدهما في الاخر وقيل حذفت الهمزة من انا حذفا اعتباطا فالتقى
مثلان فادغم احدهما في الاخر واعرابه ان لكن لغو لكونها مخففة
وانا مبتدا اول وهو ضمير الشان مبتدا ثان والله مبتدا ثالث
وربي خبر الثالث والثالث وخبره جملة صغرى خبر الثاني والثاني
وخبره جملة وسطى وجملة ذات وجهين خبر الاول والمجموع جملة
كبرى فالرابط بين الثالث وخبره ضمير مستتر فيه لان الرب
صفة مشبهة بمعنى المالك او الدائم او المصلح ولا يحتاج الى الرابط
بين الثاني وخبره لان الجملة خبر عن ضمير الشان فهو عينها والرابط
بين الاول وخبره يا المتكلم في ربي وقيل انا مبتدا اول وهو مبتدا
ثان راجع الى ما تقدم من قوله بالذي خلقك من تراب فلا يكون
ضمير الشان ولفظ الجلالة بدل منه او عطف بيان وربي
خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول وبهذا جزم ابن الحاجب

قال في المغني و الظاهر هو الاعراب الاول قوله اذ اصله لكن انا
هو الله ربي يوبيه قراءة الحسن لكن انا علي الاصل قوله و لا
لقتيل لكنه اي وان لم يكن الاصل ما ذكرناه بان يكون لكن مشددة
لقتيل لكنه لانها عاملة حينيذ فيقتضي ان يكون الضمير الواقع ضميرا
منصوبا قوله الجمل التي لها محل من الاعراب العبارة الظاهرة
ان يقال لها اعراب محلا كما ذكروه هو ما ذكر يوول الي ما قلناه ا ولا
محل تامل قوله و موضعها رفع في بابي المبتدا وان الي اخره قد
يقي عليه بابان اخران احدهما لا التي لنفي الجنس فان خبرها قد يكون
جملة ومحلها رفع و الثاني ما و لا المشبهتين بليس فان خبرها
قد يكون جملة ومحلها النصب ثم الحكمة في اقتصاره علي ما ذكر من
الابواب الاربعة قوله و الواقعة مفعولا الظاهر ان مراده
مفعولا به بقرينة الامثلة المذكورة بعد فلا يكون اطلاقا في محل
التقييد لانه في حكم المقيد قوله و المفعولة تقع في اربعة مواضع
محكية بالقول قال في المغني في المحكية بالقول مذهبان
احدهما انها مفعول به و الثاني انها مفعول مطلق نوعي
كالقرفصاء في قعد زيد القرفصاء فهي دالة علي نوع خاص من القول
وهذا اختاره ابن الحاجب وقال الذي غر الاكثرين انهم ظنوا
ان تعلق الجملة نفس القول و العلم غير المعلوم فافترقا انتهي
و الصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة
كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه منصوب بخلاف القرفصاء
في المثال فانه لا يصح ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس
القعود واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا
وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ قوله ومعلقا عنها

العامل نحو لنعلم اي الحزبين احصي الي اخره قال في المغني
التعليق غير مختص بباب ظن بل هو جايز في كل فعل قلبي ولهذا
انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة اقسام احدها ان تكون في موضع
مفعول مقيد بالجار نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر
ايها ازكي طعاما يسالون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه ونظرت
فيه وسالت عنه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول
في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعني طالبة له علي معني ذلك
الحروف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتي
يضمن معناهما وعلي هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين
و الثاني ان تكون في موضع المفعول المسرح نحو عرفت من ابوك
وذلك لانك تقول عرفت زيدا وعلمت من ابوك اذا اردت علم
التي بمعني عرف و الثالث ان تكون في موضع المفعولين نحو لنعلم
اينا اشد عذابا لنعلم اي الحزبين احصي ومنه سيعلم الذين ظلموا
اي منقلب ينقلبون لان ايا مفعول مطلق لينقلبون لا مفعول
به للعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ومجموع الجملة الفعلية
في محل نصب بفعل العلم انتهي قوله لما الوجودية انما قيدها
بالوجودية وهي الشرطية احترازا من الجازمة و الاستثنائية
وسياتي استعمالها لذلك لانها بهذين المعنيين حرف بالاتفاق
فلا يمكن اضافتها قوله عند من قال باسميتها اما من قال
بحرفيتها فلا يمكن عنده اضافتها قوله فهو في موضع خفض
باضافتهن اليها ظاهر هذه العبارة ان الاضافة عاملة في المضاف
اليه وهو احد الاقوال و القول الثاني ان العامل الحرف المقدر
واختاره ابن الحاجب و الثالث ان العامل المضاف واختاره

ابن مالك وغيره وقد ذكر هذه الاقوال ابو حيان وغيره والاول
ضعيف ويمكن الجواب بان الباء في قوله باضافته للتسبيب
فتكون الاضافة سببا لجر المضاف اليه ولا يلزم من كونها سببا
كونها عاملة اذ كون الشي سببا اعم من كونه عاملا والاعم لا يلزم صدقه
باخص معين **قوله** جواب الشرط جازم لا يخلو اما ان يقدر لاداة
شرطا والفعل شرط فان كان الاول فالجملة الواقعة جوابا ليست
بجواب لاداة شرط وانما هي جواب لفعل شرط وان كان الثاني
فقوله جازم ينافيه اذ الجازم انما هو الاداة لا الفعل اللهم
الا ان يقدر الاول ويكون جملة الجواب جوابا للاداة على جهة
التجوز وان كانت في الحقيقة جوابا للفعل والعلاقة ما بين
الاداة والفعل من التعلق المعنوي والقرينة قوله جازم
قوله فالاولى نحو من يضلل الله الخ في عبارته تسامح اذ حقه
ان يقول [illegible] نحو فلا هادي له من قوله من يضلل
الله الى اخره وكذا في قوله وان تصبهم سيئة الى اخره اذ حقه
ان يقول نحو اذا هم يقنطون من قوله وان تصبهم الى اخره
اللهم الا ان يقال ترك هذا القدر لوضوحه **قوله**
ولهذا قرئ بجزم يذر قال في الكشاف كانه قيل من يضلل الله
لا يهده احد ويذرهم **قوله** عطفا على محل الجملة قال الشيخ
عز الدين فيه بحث اذ يلزم منه عطف المفرد الذي هو الفعل
المضارع فقط باعتبار ظهور الجزم في لفظه وحده على الجملة التي
هي جواب الشرط وعطف المفرد على الجملة ممتنع اللهم
الا ان يقال الجملة المعطوف عليها لها محل باعتبار وقوعها
موقع فعل مفرد مجزوم فكان العطف في الحقيقة على ذلك

للمفرد



٩

المفرد فيكون عطف المفرد على المفرد في الحقيقة انتهى وقرئ
ويذرهم بالياء والنون والرفع على الاستئناف قال في الكشاف
وفي اعراب المنتجب اما القراءة بالياء فموافقة لقوله من يضلل
الله واما بالنون فعلى اخبار الله تعالى عن نفسه بلفظ الجمع لعظمته
قوله فاما نحو ان قام اخوك الى اخره اشارة الى جواب سؤال
تقدير السؤال ان يقال انتم قلتم ان الجملة الواقعة جوابا للشرط
جازم انما يكون لها محل وهو الجزم بشرط ان تكون مقرونة بالفاء
او باذا الفجائية وقولهم ان قام زيد قام عمرو جملة الجواب فيه
مجزومة محلا ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والجواب
ان يقال لا نسلم ان الجزم محكوم به للجملة باسرها بل للفعل
وحده **قوله** ولهذا يقال الى اخره فيه بحث لانه استشهاد
على المدعى بما هو من افراده فالدور لازم اذ الحكم لهذا الفرد انما
يثبت على تقدير ثبوت المدعى وقد استوضح عليه به **قوله**
لا محل اقوم الرفع الضمير المستتر فيه **قوله** قيل هو دليل الجواب
اي لا عينه والمعنى على التقديم والتاخير تقديره اقوم ان قام زيد
وهذا راي سيبويه فحينئذ يكون الجواب محذوفا وبهذا يتضح معنى
قوله لانه مستانف **قوله** وقيل هو على اضمار الفاء اي فيكون هو
الجواب تقديره ان قام زيد فاقوم اي فانا اقوم وهذا راي المبرد
وبهذا يتضح معنى قوله محله الجزم **قوله** ويظهر اثر ذلك في التابع
قال في المغني فعلى الاول لا يجوز الجزم وعلى الثاني ينبغي ان يجوز
الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء
المقدرة وما بعدها **قوله** التابعة لمفرد قال في المغني
الجملة التابعة لمفرد على ثلاثة اقسام احدها المنعوت بها ولها

ثلاثة احوال كما ذكرها والثاني المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق
وابوه ذاهب ان قدرت الواو عاطفة علي الخبر فان قدرت العطف
علي الجملة فلا موضع لها او قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل
نصب والثالث المبدلة كقوله ما يقال لك الا ما قد قيل
للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم
فان وما عملت فيه بدل من ما وصلتها وجاز اسناد يقال
الي الجملة كما جاء اذا قيل ان وعد الله حق هذا كله ان كان
المعني ما يقول لك كفار قومك من الكلمات الموذية الا مثل
ما قال الكفار الماضون لانبيائهم وهذا الوجه الذي بدا به
الزمخشري فالجملة استيناف **قوله** التابعة لجملة لها
محل الي اخره قال في المغني ويقع ذلك في باب النسق
والبدل خاصة فالاول كذا وذكره كما ذكره هنا والثاني يشترط
فيه كون الثانية اوفي من الاولي بتادية المعني نحو واتقوا
الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
فان دلالة الثانية علي نعم المفصلة بخلاف الاولي وقوله
اقول له ارحل لا تقيمن عندنا فان دلالة الثانية علي
ما اراده من اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولي
قوله فليس من هذا اي فليس هذا المثال مما يقال فيه
ان جملة عمرو يغيم محلها النصب علي انها معطوفة علي جملة
عبد الله منطلق التي محلها النصب علي انها محكية بالقول
لتكونا جملتين محلهما النصب باعتبارين **قوله**
فكل منهما جز المقول اي وحينيذ فلا يحكم لكل واحد منهما باعراب
محلا علي جهة الاستقلال **قوله** المسالة الثالثة في بيان

الجمل

الجمل التي لا محل لها لقايل ان يقول ما النكتة في اثبات لفظ بيان
هنا واسقاطها فيما تقدم وكان ينبغي اسقاطها هنا ايضا
للعلم بها او اثباتها فيما تقدم واسقاطها هنا للاكتفا او ذكرها
فيهما **قوله** احدها الابتدائية وتسمي المستانفة فان
قلت هل تتعين هذه العبارة في التسمية حتي انه
لا يقال مبتداة واستينافية وما وجهه او لا تتعين وحينيذ
يقال لم ذكر هذه العبارة هكذا وهلا قال ابتدائية واستينافية
او مبتداة ومستانفة او مبتداة واستينافية قلت
الظاهر عدم التعين وذكره هذه العبارة هكذا انما وقع منه اتفاقا
لا قصدا لملاحظة المعني من المعاني وايضا الشايع المستفيض
فيما بين القوم الجاري علي السنة المعربين ما ذكره من العبارتين
قوله وتسمي المستانفة قال في المغني وهذا اوضح لان
الابتدائية تطلق ايضا علي الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان
لها محل ثم الجمل المستانفة نوعان احدهما الجملة المفتتح
بها النطق كقولك ابتدا زيد قايم ومنه الجمل المفتتحة بها السور
الثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله تعالي
وقوله تعالي قل سأتلوا عليكم منه ذكرا انا مكنا له في الارض ومنه
جملة العامل الملغي لتاخره نحو زيد قايم اظن فاما العامل الملغي
لتوسطه نحو زيد اظن قايم فجملته ايضا لا محل لها لانها من باب
جمل الاعتراض ويخص البيانيون الاستيناف بما كان جوابا
عن سوال مقدر نحو قوله تعالي هل اتاك حديث ضيف ابراهيم
المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان جملة القول
الثانية جواب عن سوال تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن

الاولى فلم تعطف عليها وفي قوله تعالى سلام قوم منكرون جملتان
حذف خبر الاولى ومبتدا الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم
منكرون **قوله** وليست محكية لفساد المعنى اي ذلك ليس
من قولهم لانه لا يحزنه قولهم ان العزة لله جميعا فان قلت
لم لا يجوز ان يكون من قولهم على جهة التهكم والسخرية فيحزنه ذلك
قلت هو خلاف الظاهر فيحتاج الى قرينة والاصل عدمها
قوله وليست صفة للنكرة ولا حالا منها الى اخره قال في المغني
اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هي استيناف نحوي ولا
يجوز ان تكون استينافا بيانيا لفساد المعنى ايضا وقيل يحتمل
ان الاصل لئلا يسمعوا ثم حذفت اللام كما في جئتك ان تكرمني
ثم حذفت ان فارتفع الفعل كما في قوله الا ايها الزاجري احضر الوغا
فيمن رفع واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين فان قلت
اجعلها حالا مقدرة اي وحفظا من كل شيطان مارد مقدرا
عدم سماعه اي بعد الحفظ قلت الذي يقدر وجود معنى
الحال هو صاحبها في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا
اي مقدرا حال المرور به انه يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون
عدم السماع ولا يريدونه **قوله** ما لقيته منذ يومان الى اخره
قال في المغني مذ ومنذ وما بعدهما في نحو ما رايته مذ يومان
قال السيرافي في موضع نصب على الحال وليس بشي لعدم الرابطة
وقال الجمهور مستانف جوابا لسؤال مقدر تقديره عند من
قدر مذ مبتدا ما امد ذلك وعند من قدرها خبرا ما بينك وبين
لقائه انتهى فالجملة الاولى من قوله ما لقيته منذ يومان مستانفة
استينافا نحويا والجملة الثانية مستانفة استينافا بيانيا

لانها



لانها في التقدير جواب لسؤال مقدر كما ذكر ونحويا اذ كل استيناف
بياني استيناف نحوي من غير عكس **قوله** ومثلهما قام القوم
خلا زيدا الى اخره اي ومثل الجملتين المتقدمتين اللتين هما ما لقيته
منذ يومان قولهم قام القوم خلا زيدا في كون الاولى اعني قام القوم
مستانفة استينافا نحويا والثانية اعني خلا زيدا مستانفة
استينافا نحويا وبيانيا لانها في التقدير جواب سؤال مقدر وكانك
لما قلت قام القوم قيل لك هل تستثني منهم احدا او لا فقلت
خلا زيدا اي استثني منهم زيدا وكذا الكلام في المثالين الاخرين
قوله الا انهما فعليتان يشير به الى الجهة التخالف بين ما
تقدم وبين ما نحن فيه ان فيما تقدم الجملة الاولى فيه فعلية والثانية
اسمية وما نحن فيه كلتاهما فعليتان قال في المغني جملة
افعال الاستثنا ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا قال السيرافي
حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستيناف
واوجبه ابن عصفور فان قلت جاني رجال ليسوا زيدا
فالجملة صفة ولا يمتنع عندي ان يقال وجاني ليسوا زيدا على الحال
قوله لا تعلق عن العمل قال في المغني وانما تدخل على المفردات
او ما في تاويل المفردات انتهى وهذا لما علقت حتى عن العمل فيما
بعدها دل على انها ليست بحرف جر اذ انتفا اللازم مستلزم لانتفا
الملزوم وبيان ذلك ان الملزوم هو كونها من حروف الجر واللازم هو
عدم التعليق عن العمل فانتفاؤه الذي هو التعليق عن العمل
باعتبار ان نفي النفي اثبات مستلزم لانتفا الملزوم الذي هو كونها
ليست من حروف الجر فثبت المدعى **قوله** واذا دخل الجار الخ
اي والقاعدة اذا دخل الجار الى اخره وفي قولهم حتى انهم كسرت ان

ولم تفتح على انها ليست بحرف جر اذ انتفا اللازم مستلزم لانتفا الملزوم
قوله وخالفهما الجمهور الخ قال الشيخ عز الدين قد استدل
المص للجمهور بدليلين وكل منهما فيه نظر اما الاول وهو قوله
لان حروف الجر لا تعلق عن العمل فيقال فيه ان كان مطلقا ليدخل
تحت هذه العبارة حتى الابتدائية ايضا فممنوع اذ هو مصادرة
على المطلوب اذ الزجاج وابن درستويه قايلان بانها حرف جر
للجملة التي وقعت بعدها مع تعليقها عن العمل في المفرد الذي
بعدها الصالح للانجرار بها وان كان بالنسبة الى غيرها فمسلم
ولكن لا يفيد المطلوب واما الثاني وهو قوله ولوجوب كسر ان الخ
وحاصله انها لو كانت جارة لتحتمت ان بعدها اذ الجار اذا دخل على
ان تفتح ولما لم تفتح بعدها دل على انها ليست بحرف جر فيقال فيه
ايضا ان كان قوله الجار تفتح ان بعدها مطلقا فممنوع اذ هو ايضا
مصادرة على المطلوب اذ هما قايلان بانها حرف جر مع عدم فتح ان
بعدها وان كان بالنسبة الى غيرها فمسلم ولكن لا يفيد المطلوب
انتهى قوله الثانية الواقعة صلة نحو جا الذي قام ابوه
قال في المغني فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغني
عن بعضهم انه كان يلقن اصحابه ان يقولوا ان الموصول وصلته
في موضع كذا محتجا بانهما ككلمة واحدة والحق ان الموصول وصلته ما
تقدم لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو ليقم ايهم في
الدار ولاكرمن ايهم عندك وامرر بايهم هو افضل وفي التنزيل ربنا
ارنا اللذين اضلانا وقرى ايهم اشد بالنصب وروي سلم على ايهم افضل
بالخفض وقال الطائي فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا
وقال العقيلي نحن اللذون صبحوا الصباحا وقال الهذلي

قوله وخالفهما الجمهور الخ والذي اعترض به الشيخ [illegible]

هم اللاؤن فكوا الغل عني انتهى وفي شرح الكافية للرضي ما يوافقه
فانه قال واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود
بالكلام وانما جي بالصلة لتوضيحه انتهى قوله الى من قيامك
اي على تقدير ان يكون الموصول حرفا مصدريا اذ لو كان اسما بمعنى الذي
لم يتسبك مع صلته الى ما ترى لان الموصول حينيذ وحده مستحق للاعراب
والصلة لا محل لها من الاعراب قوله فما وقعت في موضع جر من اي
لان الموصول حرف فلا اعراب له لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا قوله
والثالثة المعترضة الذي يظهر انه يجوز ان يقال المعترضة بفتح الرا
على انه من باب الحذف والايصال اي المعترض بها فحذف الجار وصير
الضمير المجرور مرفوعا واوصله به على انه مفعول القايم مقام الفاعل
ويكسر الرا ايضا مسندا الى الضمير المستتر فيه اسنادا مجازيا كما في قوله
عيشة راضية قال في المطول ونعني بالجملة الاعتراضية
ما يتوسط بين اجزا الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق
الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق البتة وقوله
ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد تجي بعد تمام الكلام كقوله
انا سيد ولد ادم ولا فخر قوله ويجوز الاعتراض باكثر من جملة
قال في المغني وجعلوا من ذلك قوله تعالى فاتوهن من حيث
امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساوكم حرث لكم
فان نساوكم حرث لكم تفسير لقوله تعالى من حيث امركم الله اي ان
الماتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث دلالة على ان الغرض الاصلي
في الاتيان طلب النسل لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الاية
الاعتراض باكثر من جملة ومثلها في ذلك قوله تعالى ووصينا الانسان
بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك

الي المصير وقوله تعالى رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت
وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم فيمن قرا بسكون تا وضعت
اذ الجملتان المصدرتان باني من قولها عليها السلام وما بينهما
اعتراض والمعنى وليس الذكر الذي طلبته كالانثى التي وهبت لها
قوله وليس منه قضية لاية خلافا للزمخشري عبارة الزمخشري
فان قلت علام عطف قوله واني سميتها مريم قلت
هو عطف على اني وضعتها انثى وما بينهما جملتان معترضتان
كقوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم واعترض عليه ابو حيان بانه لم يقع
الاعتراض بجملتين في قوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم كما اعترض به
المص هنا بل اعترض بين القسم الذي فلا اقسم بمواقع النجوم وبين جوابه
الذي هو انه لقرآن كريم بجملة واحدة وهي قوله وانه لقسم لو تعلمون
عظيم لكنه جاء في جملة الاعتراض بين بعض اجزايه وبعض اعتراض
بجملة وهو قوله لو تعلمون اعترض به بين المنعوت الذي هو لقسم
وبين نعته الذي هو عظيم فهذا اعتراض في اعتراض فليس فصلا
بجملتي اعتراض قال السمين في اعرابه والمشاححة في مثل
هذه الاشيا ليست طايلة وقوله ليس فصلا بجملتي اعتراض ممنوع
بل هو فصل بجملتي اعتراض وكونه جا اعتراض في اعتراض لا يضر
ذلك ولا يقدح في كونه فصلا بجملتين انتهى قوله فجملة الاستفهام
مفسرة للنجوى اي لان هل هنا للنفي قوله وقيل بدل منها
قال في المغني ان قلنا ان ما فيه معنى القول يعمل في الجمل وهو قول
الكوفيين ثم قال او يجوز ان تكون معمولة لقول محذوف هو حال
مثل والملايكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم انتهى قوله
فانه تفسير لمثل الذين خلوا ذكر الزمخشري مثل الذين خلوا حالهم

الي



التي هي مثل في الشدة بيان للمثل وهو استيناف كان قايلا قال كيف
كان ذلك المثل فقيل مستهم البأسا قوله وقيل حال من الذين
قال في المغني وجوز ابو البقا كونها حالية على اضمار قد والحال لا تاتي
من المضاف اليه في مثل هذا انتهى قلت يوضح ما قاله
ما ذكره في شرح شذور الذهب ان الحال لا تاتي من المضاف اليه
الا بشرط ان يكون المضاف بعضا منه نحو لحم اخيه ميتا فميتا
حال من الاخ وهو مخفوض باضافة اللحم واللحم بعضه او يكون المضاف
كبعض من المضاف اليه في صحة حذفه والاستغنا عنه بالمضاف
اليه نحو بل ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم وهو مخفوض
باضافة الملة وليس الملة بعضه ولكنها كبعضه في صحة الاسقاط
والاستغنا به عنها الا ترى انه لو قيل بل اتبعوا ابراهيم حنيفا صح
كما انه لو قيل ايحب احدكم ان ياكل اخاه ميتا كان صحيحا او يكون
المضاف عاملا في الحال نحو اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف
والميم المخفوضة باضافة المرجع هو العامل في الحال وصح له ان
يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر اذا علمت ما ذكره في شرح الشذور
علم انه لا يجوز ان يقال هذه الجملة حال من المضاف اليه وهو الذين
قوله فجملة خلقه من تراب قال في المغني اي مع ما بعدها
قوله تفسير للمثل قال في المغني لا باعتبار ما يعطيه ظاهر
لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى
اي ان شان عيسى كشان ادم في الخروج عن مستمر العادة وهو
التولد بين ابوين قوله ونحو تومنون الخ قال في المغني
فجملة تومنون تفسير للتجارة وقيل مستانفة معناها الطلب
اي امنوا بدليل يغفر لكم بالجزم كقوله اتقى الله امرؤ وفعل خيرا

يثبت عليه اي اتق الله وليفعل يثبت عليه وعلي الاول فالجزم من
جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب
وهو الامتثال انتهي وقال الزمخشري تؤمنون استيناف
كانهم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون وهو خبر في معني الامر ولهذا
اجيب بقوله يغفر لكم ويدل عليه قراءة ابن مسعود امنوا بالله
ورسوله وجاهدوا فان قلت لم جي به علي لفظ الخبر
قلت للايذان بوجوب الامتثال وكانه امتثل فهو يخبر
عن ايمان وجهاد موجودين ونظيره قول الداعي غفر الله لك ويغفر
الله لك جعلت المغفرة لقوة الرجا كانها كانت وجدت فان قلت
هل لقول الفرا انه جواب هل ادلكم وجه قلت وجهه ان
متعلق الدلالة هو التجارة مفسرة بالايمان والجهاد فكانه قيل هل
تتجرون بالايمان والجهاد يغفر لكم فان قلت فما وجه قراءة
زيد بن علي رضي الله عنه تؤمنوا وتجاهدوا قلت وجهها ان
تكون علي اضمار لام الامر كقوله • محمد تفد نفسك كل نفس • اذا ما خفت
من امر تبالا • وعن ابن عباس رضي الله عنهما انهم قالوا لو نعلم احب
الاعمال الي الله لعملنا فنزلت هذه الاية فمكثوا ما شا الله يقولون
ليتنا نعلم ما هي فدلهم الله عليها بقوله تؤمنون وهذا دليل علي ان
تؤمنون كلام مستانف وعلي ان الامر الوارد علي النفوس بعد تشوف
وتطلع منها اليه اوقع فيها واقرب من قبولها له مما لو فوجئت به انتهي
كلامه قوله المعنون بها عن ضمير الشان قال الزمخشري في امالي
المفصل لا يجوز دخول هذا الضمير الا في كلام له شان عظيم فلا يقال
هو زيد قائم الا وان يكون قيام زيد امرا عظيما انتهي قال الرضي
في شرح الكافية وهذا الضمير تسميه الكوفيون ضمير المجهول

لان

لان ذلك الا ان مجهول لكونه مقدرا الي ان يفسر ولا يعود ضمير من
خبره اليه مع كونه لما مر في باب المبتدا من انها مرتبطة به بلا ضمير
لانها هو ولا يولد ولا يبيد عنه ولا يتقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول
الابهام المقصود ويختار كون الضمير مؤنثا الرجوعه الي القصة
اذا كانت في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لانه
راجع الي ذلك المؤنث كقوله تعالي فانها لا تعمي الابصار وقوله
علي انها تعفو الكلوم وانما • نوكل بالادني وان جل ما يمضي
والشرط ان يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها
بنيت غرفة وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القران
معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات كل هذا لان الضمير
المقصود المبهم لا تراعي مطابقته للفضلات وتانيث هذا
الضمير وان لم تتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك
باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم تدخله نواسخ المبتدا فلا بد
ان تكون مفسرة جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا
كما في قوله فانها لا تعمي الابصار وقوله ما هو قام زيد قوله
محل المفرد اي الذي هو خبر المبتدا اذ الاصل فيه ان يكون مفردا
قوله ولا محل للجملة المقدرة اي مع مفعوله الملفوظ به
قوله انا كل شي خلقناه بقدر قال في الكشاف وقرئ
كل بالرفع والقدر والقدر التقدير وقرئ بهما اي خلقنا كل شي
مقدرا محكما مرتبا علي حسب ما اقتضته الحكمة او مقدرا مكتوبا في
اللوح معلوما قبل كونه قد علمنا حاله وزمانه انتهي قوله
يس الخ قال في الكشاف وعن ابن عباس معناه يا انسان في
لغة طي والله اعلم بصحته وان صح فوجهه ان يكون اصله يا انيسين

فكثروا النداء به على السنتهم حتى اقتصروا على شطره كما قالوا في القسم
م الله في ايمن الله **قوله** الحكيم اي ذي الحكمة او لانه دليل ناطق
بالحكمة كالحي او لانه كلام حكيم فوصف بصفة المتكلم به انتهى **قوله**
ورد بقوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم الى اخره
قال في المغني وعندما ورد به تاويل لطيف وهو ان المبتدا
في ذلك كله ضمن معنى الشرط فخبره منزل منزلة الجواب فاذا قدر
قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه لجواب الشرط محذوفا
للاستغنا بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغنا بجواب
القسم المقدر قبل الشرط عن جواب الشرط المجرد من لام التوطئة
قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله
ليمسن لان لم تنتهوا يمس انتهى **قوله** المسئلة الرابعة
الجمل الخبرية قال في المغني واحترز بذلك من نحو هذا
عبد بعتكه تريد بالجملة الانشاء وهذا عبدي بعتكه كذلك فان
الجملتين مستانفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوزان
يكونا خبرين اخرين الا عند من منع الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور
وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند
من منع وقوع الانشا خبرا وهم طايفة من الكوفيين **قوله**
التي لم يطلبها العامل لزوما قال في المغني خرج بذلك جملة
الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغني عنها
بمعنى ان معقولية القول متوقفة عليها واشباه ذلك **قوله**
اذ وقعت بعد النكرات الى قوله محتملة لهما قال في المغني
وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفا المانع ثم قال فيه
احترزت بالشرط الاول عن نحو فعلوه من قوله تعالى وكل شي فعلوه

في

في الزبر فانه صفة لكل او لشي ولا يصح ان يكون حالا من كل مع جواز
الوجهين في نحو اكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبرا
لانهم لم يفعلوا كل شي ونظيره قوله تعالى لولا كتاب من الله سبق
يتعين كون سبق صفة ثانية لا حالا من الكتاب لان لا الابتدائية لا تعمل
في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف لان ابا الحسن
حكى ان الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا لما اشرنا اليه
ولا ينتقض الثاني بقولهم لولا راسك مدهونا ولا الثالث بقول الزبير
رضي الله عنه • ولولا بنوها حولها لخبطتها • كخبطة عصفور ولم اتلعثم •
لندورهما واما قول ابن الشجري في ولولا فضل الله عليكم ورحمته
ان عليكم خبر فمردود بل هو متعلق بالمبتدا والخبر محذوف
وبالشرط الثاني عن المانع وهو اربعة انواع احدها ما يمنع الحالية
كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستيناف نحو
زارني زيد ساكافيه او لن انسي له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة
حال ولكن السين ولن مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال
واما قول بعضهم في نحو قال اني ذاهب الى ربي سيهدين حال كما تقول
سأذهب مهديا فسهو والثاني ما يمنع الوصفية كانت متعينة
لولا وجود المانع ويمتنع منه الاستيناف لان المعنى على تقييد المتقدم
فتتعين الحالية بعد ان كانت ممتنعة وذلك نحو وعسى ان تكرهوا
شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم او كالذي مر على قرية
وهي خاوية • وقال الشاعر • مضى زمن والناس يستشفعون بي •
والمعترض فيهن الواو وانها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا
للزمخشري ومن وافقه والثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا من كل
شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيه والرابع ما يمنع احدها

دون الاخر ولولا المانع لكانا جايزين وذلك نحو وما جاني احد الا قال
خير فان الجملة القول كانت قبل وجود الا محتملة للوصفية والحالية
فلما جاءت الا امتنعت الوصفية ومثله وما اهلكنا من قرية
الا لها منذرون واما وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
فالوصفية مانعها الواو والا وابو الزمخشري وابو البقا واحد
منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا تفصل
الا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاني رجل
الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف
قال وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم يعني في ايلايك اياها
العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قايم فان قلت
الا قايما جاز ومثل ذلك
وقايلة تخشى علي اظنه ... سيودي به ترحاله وجعايله
فان جملة تخشى علي حال من الضمير في قايلة ولا يجوز ان تكون صفة
لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل **قوله** فجملة تقروه
صفة قال المنتجب في اعرابه تقروه في محل النصب اما على
النعت لكتاب او على الحال من المنوي في علينا ان جعلته حالا من كتاب
لتقدمه عليه وهو في الاصل صفة له ايكتابا وا ذا علينا وان
جعلته من صلة تنزل فلا انتهى **قوله** وقد تضمنت امثلة من
ذلك يشير الى ما ذكره من الامثلة في الجملة التابعة لمفرد المذكورة
في المسلة الثانية **قوله** فجملة تستكثر حال الى اخره
قال في الكشاف وتستكثر مرفوع منصوب المحل على الحال اي ولا
تعط مستكثرا رايا لما تعطيه كثيرا او طالبا للكثير نهي عن الاستقراض
وهو ان يهب شيا وهو يطمع ان يتعوض من الموهوب له اكثر من الموهوب

وهذا





وهذا جايز ومنه الحديث المستفز ريبات من هيبته وفيه وجهان
احدهما ان يكون نهيا خاصا برسول الله صلى الله عليه وسلم لان
الله تعالى اختار له اشرف الاداب واحسن الاخلاق والثاني
ان يكون نهي تنزيه لا تحريم له وللامة وقرا الحسن تستكثر
بالسكون وفيه ثلاثة اوجه الابدال من تمنن كانه قيل ولا
تمنن لا تستكثر على انه من المن في قوله عز وجل لا يتبعون
ما انفقوا منا ولا اذى لان من شان المنان بما يعطي ان يستكثره
اي يراه كثيرا ويعتد به وان يشبه ثبرو بعضد فيسكن تخفيفا
وان يعتبر حال الوقف وقرا الاعمش بالنصب باضمار ان كقوله
الا ايها الزاجري احضر الوغى ... وقوبه قراة ابن مسعود ولا
تمنن ان تستكثر ويجوز في الرفع ان تحذف ان ويبطل عملها كما روي
احضر الوغى بالرفع انتهى **قوله** لان الضماير كلها معارف بل هي اعرف
المعارف قال ابن قاسم في شرح التسهيل مذهب ايمة النحويين
المتقدمين والمتاخرين ان المعارف متفاوتة وذهب ابن حزم
الى انها متساوية واعرفها عند سيبويه والجمهور المضمر وقيل
اعرفها العلم وهو مذهب الصيمري وعزي الى الكوفيين وينسب
الى سيبويه وقيل اسم الاشارة ونسب الى ابن السراج وقيل المعرف
بال واما المضاف فلم يذهب احد الى انه اعرفها اذ لا يمكن ان يكون
اعرف من المضاف اليه وبه تعرف **قوله** لانه قد قرب من المعرفة
حتى ان ابا الحسن اجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى فآخران
يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان ان الاوليان
صفة لآخران لوصفه بيقومان **قوله** وذو التعريف الجنسي
يقرب من النكرة قد اشار الى هذا الرضي في شرح الحاجبية حيث قال

الفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه التنكير
يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشتريت تمرا ولقيت رجلا
شيأ من التمر جماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به
الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة
كالشراء واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا
الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر
الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفتان فمن ثم جاز وصف
المعرفة من هذا الجنس بالنكرة قال ولقد امر على اللئيم يسبني انتهى

• الباب الثاني في الجار والمجرور •

قوله لابد من تعلق الى اخره قال في الصحاح قولهم لابد من كذا اي لا
فرق منه انتهى **قوله** بفعل او ما فيه معناه قال في المغني الجار
والمجرور والظرف لابد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما اول
بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شي من هذه الاربعة موجودا
قدر مثال الاول والثاني ما ذكرنا ومثال الثالث قوله تعالى
وهو الذي في السما اله اي وهو الذي هو اله في السما ففي متعلقة باله
وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فتقول اله واحد ولا يوصف
به لا تقول شي اله وانما صح التعلق به لتناوله بمعبود واله خبر
هو محذوفا ومثال التعلق بما فيه رايحة الفعل قوله ابو المنهال
بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق بعض
واذا بالاسمين العلمين لا لتناولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى
قولك الشجاع او الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف
بما في حاتم من معنى الجود ومثال التعلق بالمقدر قوله تعالى
والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال

ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك انتهى ثم قال وهل
يتعلقان باحرف المعاني المشهور منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه
مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نايبا عن فعل حذف جاز
ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة والا فلا وهو قول ابي علي وابي
الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا لنا فالاتي بما عهد الله
ان الغضب بيا وهو تطير قولهما في قوله •
أ با خراشة اما انت ذا نفر • ان ما الزايدة هي الرافعة
الناصبة لا كان المحذوفة واما الذين قالوا بالجواز مطلقا
فقال بعضهم في قول كعب رضي الله عنه •
• وما سعاد غداة البين اذ رحلوا • الا اغن غضيض الطرف مكحول •
غداة البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال
ابن الحاجب في ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم
اما ظرف للنفي المنفي واما لما في ان من معنى النفي اي انتفى في هذا
اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم وقال
ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فقصدت نفي ضرب معلل
بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص والتاديب
تعليل للضرب المنفي وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة
بالنفي والتعليل له اي ان انتفا الضرب كان لاجل التاديب لانه
قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعليق بحرف
النفي ما اكرمت المسي لتاديبه وما اهنت المحسن لمكافاته
اذ لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت
بنعمة ربك بمجنون البا متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون لافاد نفي
جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى وليس في

الوجود جنوب موقعة ولا المراد نفي جنوب خاص انتهى ملخصا
وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق
بالحروف فينبغي على قولهم ان يقدر التعلق بفعل دل عليه النافي
اي انتفى ذلك بنعمة ربك وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب
ان المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه المعكوس الذي تضمنه البيت
وذلك على ان الاصل وما كسعاد الا ظبي اغن على التشبيه المعكوس
للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الجامد
لمعنى التشبيه **قوله** جزل الغضا قال في الصحاح الجزل
ما عظم من الحطب ويبس والغضا شجر بالبادية **قوله** وان علقت
الاول اي الجاري في قوله في مسودة **قوله** او جعلته حالا منه
اي جعلت الجار الاول ولا يخفى ان الحال انما هو الجار والمجرور لا الجار
وحده فتعبيره يخ بالجزء عن الكل اختصارا لان مراده ما قلناه
وهذا يرشد الى ان قوله اولا لا بد من تعلق الجار بفعل فيه حذف
تقديره والمجرور **قوله** فلا دليل فيه اي لا يكون ذلك من اجتماع
تعلق الجار بفعل او بما فيه معناه بل يكون الجار في الموضعين متعلقا
باسم قال في المغني ولكن تعلق الثاني بالاستكال يرجح تعلق الاول
بفعله لانه اتم لمعنى التشبيه وقد يجوز تعلق في الثانية بكون محذوف
حالا من النار ويبعده ان الاصل عدم الحرف **قوله** ويستثنى
من حروف الجر اربعة الى آخره زاد في المغني على هذه الاربعة اثنين
احدهما رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها في
مفعول في الثاني ومبتدا في الاول او مفعول على حد زيدا ضربته ويقدر
الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين
حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير او التقليل

لا التعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهوري فيهما
حرف جر معدّ فان قالوا انهما عدت العامل المذكور فخطا لانه يتعدى
بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الاول وان قالوا انهما عدت
محذوفا تقديره حصل ونحوه كما صرح جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام
مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت ثانيهما حرف لا استثنا وهو خلا
وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان
الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل
الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الا وانما خفض
بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن
افعالا واحرفا **قوله** احدها الجار الزائد اي فانه لا يتعلق بشيء
قال في المغني وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل
ان افعالا تعرف عن الوصول الى الاسما فاعينت على ذلك بحروف
الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط
بحرف الجر وقوله لحوفي ان الباء في اليس الله باحكم الحاكمين متعلقة
وهم نعم يصح في اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى
نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد وان كنتم للرؤيا تعبرون
لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من
الضعف الذي نزل منزلة بين منزلتين **قوله** كالباء في كفى بالله
قال في المغني قال الزجاج دخلت لتضمن الكلام معنى اكتف
وهو من الحسن بمكان **قوله** واحسن بزيد عند الجمهور قال
في المغني اذ الاصل عندهم احسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم
غيرت صيغة الخبر الى الطلب وزيدت الباء اصلاحا للفظ
ولزمته واما عند غيرهم القائل بانه امر لفظا ومعنى وان فيه

ضمير المخاطب مستترا فالباء معدية مثلها في امرر بزيد **قوله** والثاني لعل في لغة من يجر بها قال في المغني لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال • لعل اي المغوار منك قريب • ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة التمني ثم انهم جروا بها منبهة على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص به كحروف الجر **قوله** ولهم في لامها الاولى اخره مقتضى قوله لهم اي لعقيل ان غيرهم وهو الناصب بها لا يوافقهم في مجموع ذلك وهو صحيح فقد خالفهم في كسر اللام الاخيرة وزاد عليهم لغات فحكي الرضي فيل ان يحكي مقالة عقيل المذكورة هنا من اثبات اللام الى اخره عشر لغات اشهرها لعل وعل وجا لعن بعين غير معجمة ولغن بغين معجمة واخرها نون وجا رعن ورعن بجعل الراء مقام اللام وحالان وان ولعا بالمد وقال • لعا الله فضله عليكم • بشيء ان امكم شريم •

وقد يلحق لعل تا التانيث كما في ربت فيقال لعلت ثم قال اللام الاولى في لعل زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فان سمي لم ينصرف عند البصريين للتركيب والعلمية ولذا عند الكوفيين بشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم انتهى **قوله** والثالث لولا الى اخره قال في المغني في ابحاث لولا واذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير



رفع نحو لولا انتم لكنا مومنين وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصلة لشبهها بالاسما الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر **قوله** فزعم الاخفش وابن عصفور انها لا تتعلق بشيء قال في المغني مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق ان جميع الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار **قوله** في المسئلة الثانية فخرج على قومه في زينته اي متزينا هذا اي متزينا هو العامل المحذوف لانه مسبوك من الجار والمجرور ويويده ما قاله المنتجب في اعرابه ان في زينته في موضع الحال من المنوي في فخرج اي متزينا بزينته **قوله** يجتني الزهر في اكمامه قال في الصحاح زهرة النبت بتسكين الهاء وضمها النوره والاكمام جمع كم بالكسر وكمامة وهو وعاء الطلع انتهى وقال ابن الاثير هو غلاف الثمرة والحب قبل ان يظهر **قوله** ثمرا يانع على اغصانه قال في الصحاح الثمرة واحدة الثمر والثمرات وينع الثمر يينع ينعا وينعا وينوعا اي نضج انتهى وقال الراغب في مفرداته الثمر اسم لكل ما يطعم من

اجمال الشجر والبانع هو المدرك البالغ وفي النهاية لابن الاثير
الغصن يجمع على اغصان وهو اطراف الشجر ما دامت فيها ثابتة
ويجمع على غصون **قوله** الثالثة متى وقع الجار والمجرور
صفة او صلة او خبرا او حالا تعلق بمحذوف قال في المغني
اي واجب الحذف وربما ظهر في ضرورة كقوله •
لك العز ان مولاك عز وان يهن • فانت لدى بحبوحة الهون كاين
واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده مما وقع فيه حالا فقد زعم ابن
عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله قد ظهر
والصواب ما قاله ابو البقا وغيره ان هذا الاستقرار معناه
عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص **قوله**
تقديره كاين على احد المذهبين فانه يقدر المحذوف اسما
قوله او استقر اي على المذهب الاخر الذي يقدر المحذوف فعلا
وتعبيره بكاين او استقر للتمثيل لا للتقييد فيصح تقدير ما كان
بمعناهما نحو حاصل وثابت ومستقر في الاول وحصل وثبت
ووجد في الثاني قال في المغني ان اريد المضي قدر كان او استقر
او وصفهما وان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم في اليوم
والجزاء في غد قدر مضارعهما هذا هو الصواب وقد اغفلوه انتهى
قال التفتازاني في حواشي الكشاف ومما يجب التنبيه له انه
اذا قدر في الظرف المستقر كان او كاين فهو من التامة بمعنى
حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا لكان
الظرف في موضع الخبر فتقدر كان اخرى ويتسلسل التقديرات
انتهى **ثم** وجه الشيخ في المغني كلا من المذهبين فقال لمن
قدر في الخبر والصفة والحال الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في

العمل

العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد
ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقليل
المقدر اولى وليس بشيء لان الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف
فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد ثم قال الاصل ان يقدر المحذوف
مقدما على الجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما
يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد
لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو ان
في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق
فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسايل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم
على المبتدا انتهى وقول الشيخ تقديره كاين او استقر هذه الجملة
محلها الجر صفة لقوله بمحذوف اي بمحذوف مقدر بنحو كاين او استقر
مما سموه كونا مطلقا احترز به عن الكون الخاص نحو قايم وجالس
قال في المغني فانه لا يجوز تقديره الا لدليل ويكون الحذف حينئذ
جايزا لا واجبا ولا ينتقل الضمير من المحذوف الى الجار والمجرور وتوهم
جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انا متفقون على جواز حذف
الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول
مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقويا للدليل واشتراط
النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما يتخرج
على ذلك قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي به وقوله تعالى فطلقوهن
لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن كذا فسره جماعة من السلف
وعليه قول الزمخشري ورده ابو حيان توهما منه ان الخاص لا يحذف
وقال الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل لاستقبال عدتهن
فحذف المضاف انتهى وقد بينا فساد تلك الشبهة انتهى ه

تنبيه مفهوم قول الشيخ متى وقع الجار والمجرور
صفة الخ انه اذا لم يقع احد الامور الاربعة لا يتعلق بما ذكره وهو
صحيح ويصدق بامرين احدهما ان يتعلق بمذكور نحو مررت بزيد في
الدار وفي الدار متعلق بمررت وليس هو احد الامور الاربعة الامر
الثاني ان يتعلق بمحذوف لا يقدر بنحو كائن او استقر وهو ثلاثة
امور ذكرها في المغني احدها ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل
او شبهه كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرست
ثانيها ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو بزيد
مررت به عند من اجازه مستندا لقراءة بعضهم والظالمين
اعدّ لهم فيقدر في الاول مررت موافقة للمفسر لانه فعل فان
كان اسما قدر اسما نحو افي يوم الجمعة انت معتكف فيه اي انت
معتكف في يوم الجمعة ويقدر في الثاني اما عذب على صيغة الماضي
موافقة لاعد او يعذب بصيغة المضارع موافقة للمعطوف عليه
وهو الاولى وفيهما فيه نظر والاكثرون يوجبون في ذلك اسقاط الجار
وان يرفع الاسم بالابتداء او ينصب باضمار جاوزت او نحوه في الاول
وعذب او يعذب في الثاني كما تقدم ثالثها ان يكون المجرور
مقسما به بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم
وقولهم لله لا يؤخر الاجل فيتعين تقدير الفعل وهو اقسم ولو صرح
بالفعل في نحو ذلك لوجبت الباء انتهى بغشم يرد على المفهوم
ما اذا رفع الجار والمجرور الاسم الظاهر نحو افي الله شك فانه يقدر
المحذوف استقر كما سيأتي وليس الجار والمجرور واحد الامور الاربعة
والحاصل ان الجار والمجرور يتعلق بمحذوف واجب الحذف في ثماني
مسائل كما ذكر في المغني قوله الا الواقع صلة فانه يتعين

فيه



فيه تقدير استقر قال في المغني قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة
ان يقال ان نحو الذي في الدار تقديره مستقر على انه خبر لمحذوف
على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد
هذا انتهى وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفا
تجوز في نحو رجل يأتيني فله درهم وتمتنع في نحو رجل صالح فله درهم فاما
قوله كل امر مباعدا ومدان فمنوط بحكمة المتعالي فنادر انتهى
كلام المغني قوله في الرابعة يجوز في الجار والمجرور في هذه المواضع
الاربعة اي مواضع الصفة والصلة والخبر والحال ومحل قوله في هذه
المواضع نصب على الحال من قوله الجار والمجرور فيتعلق بمحذوف تقديره
كائنا في نسختنا وبه صرح بعد قال والجملة صفة فلا يقال عبارته
تقتضي ان الجار والمجرور وحده هو الكائن فيها بغشم عبارة المغني
اوضح فانه قال اذا وقع بعد الظرف او الجار والمجرور مرفوع فان
تقدمهما نفي او استفهام او موصوف او موصول او صاحب خبر
او حال فالارجح كون المرفوع مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او الجار والمجرور
ويجوز كونه فاعلا باحدهما انتهى قوله ان يرفع الفاعل اي الواقع
بعدهما كما قال في المغني واحترز به عن الضمير المستتر فيهما فانهما
يرفعانه من غير تقييد بهذه الصورة ثم المرفوع بعدهما يكون اسما
ظاهرا كما في الامثلة وهل يكون ضميرا منفصلا فيه نظر وقول الشيخ
يجوز ان يرفع الفاعل هو الراجح قاله في المغني ونقل ابن هشام
عن الاكثرين وجوب كون المرفوع بعدهما فاعلا انتهى وتجوز الشيخ
في قوله يرفع الفاعل ومراده يرفع الاسم الذي بعدهما على انه فاعل
والشق الآخر من شقي قوله يجوز هو ان يكون المرفوع بعدهما
مبتدأ كما سيأتي قوله فاعلا بالجار والمجرور لنيابته عن استقر

قال في المغني وقربه من الفعل لاعتماده وقيل العامل الفعل المحذوف
والمختار الاول بدليلين احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في
الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وقوله
فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع
فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا
يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد
والحذف متنافيان ولانه ثم ان على محله من الرفع بالابتدا لان الطالب
للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الثاني مع اعترافه بان
الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا
في عامله قوله وهذا هو الراجح يحتمل ان يكون اشارة الى قوله
فاعلا بالجار والمجرور ويحتمل ان يكون اشارة الى فاعلا لا غير والثاني
هو القريب لانه لم يذكر الا مقابل قوله فاعلا وهو كونه مبتدا
ولو كان مراده الاول لذكر ايضا مقابل قوله بالجار والمجرور وايضا
فالمقصود ذكر كونه فاعلا او مبتدا وكون العامل في الفاعل هو الجار
والمجرور انما وقع في البين قوله عند الحذاق قال في المغني
واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير
انتهى وما نقله عن ابن مالك ينافيه ما تقدم من ان قوله هذا
اشارة الى قوله فاعلا لان ابن مالك يختار ان العامل في الفاعل
هو الفعل المحذوف كما تقدم قوله والجملة صفة اي سوا
اعربنا المرفوع فاعلا ام مبتدا والموصوف رجل ولم يمثل الشيخ
بما وقع فيه الجار والمجرور مع المرفوع بعد صلة او خبر او حال او مثل
في المغني لذلك بقوله جا الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه
ومررت بزيد عليه جبة انتهى قوله اتى الله شك

قال

قال في الكشاف ادخلت همزة الانكار على الظرف لان الكلام ليس في
الشك انما هو في المشكوك فيه وانه لا يحتمل الشك لظهور الادلة
وشهادتها عليه قوله واجاز الكوفيون والاخفش رفعه الفاعل
في غير هذه المواضع ايضا نحو في الدار زيد قال في المغني لان
الاعتماد عندهم ليس بشرط واجاز ايضا ان يكون مبتدا ولذا اجازوا
الوجهين في نحو قائم زيد ان يكون قائم مبتدا او زيد فاعلا وان يكون
قائم خبرا مقدما وزيد مبتدا مؤخرا والجمهور يوجبون في كل من ذلك
ان يكون زيد مبتدا وما قبله خبرا انتهى وقال الرضي في شرح
الحاجبية الكوفيون يوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار وقائم زيد
على الفاعلية ولا يجوزون ان يكون مبتدا لاعتقادهم ان الخبر
لا يتقدم على المبتدا مفردا كان او جملة لئلا يتقدم الضمير على مفسره
وليس بشيء لان حق المبتدا التقدم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب
غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتدا
ايضا اذ هو يجوز تقديم الخبر على المبتدا لكنه لما اجاز اعمال الصفة
بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وقوله في جواز اعمال
الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل
من الصفة انتهى قوله تنبيه قال التفتازاني التنبيه
اعلام بتفصيل ما علم مما قبله اجمالا وقيل ما لوجود النظر الى ما قبله
لعلم به انتهى وكل من التفسيرين يصح هنا قوله عشا قال المنتجب
انتصابه على الظرف وهو بالكسر والمد اخر النهار مثل العشي وهو من
صلاة المغرب الى العتمة اي جاؤوا وقت العشا قوله ارضا
قال الزمخشري ارضا منكورة مجهولة بعيدة من العمران وهو معنى
تنكيرها واخلائها من الوصف ولابهامها من هذا الوجه

تضييب نصب الظروف المبهمة انتهى ومثل الشيخ بمثالين لان
الاول ظرف زماني والثاني ظرف مكاني وكذا مثل في مغني الفعل
وهذه المسئلة نظير المسئلة الاولي في باب الجار والمجرور
قوله ومثال وقوعه صفة الي اخره هذه المسئلة نظير المسئلة
الثانية في الجار والمجرور ولم يمثل الشيخ في صورها الاربع الا
بظرف المكان **قوله** ومثال وقوعه خبرا الي اخره هذه المسألة
نظير المسئلة الثالثة في الجار والمجرور فتقول هنا اذا وقع
الظرف صفة او صلة او خبرا او حالا تعلق بمحذوف واجب
الحذف مقدر بكاين او استقر ونحوهما الا الواقع صلة فيتعين
فيه تقدير استقر فيما الا الصفة والحال تقدما ومثال الخبر
قوله والركب اسفل منكم قال المنتجب الركب مبتدا
وخبره اسفل منكم فهو منصوب اللفظ مرفوع المحل لكونه خبرا
للمبتدا كما تقول زيد عندك والقتال خلفك وهو نعت لظرف
محذوف تقديره والركب مكانا اسفل منكم وقد اجيز رفع اسفل
وفي الكلام على هذا حذف مضاف تقديره وموضع الركب اسفل
منكم ومنكم من صلة اسفل لان فيه معني التسافل والركب
جمع راكب في المعني دون اللفظ لشهادة قولهم في تصغيره
ركيب وانشد • بنيته بعصبة من ماليا • اخشى ركيبا او رجيلا عاديا
ومحل الجملة عطفا على اسم المجرور باذ يعني واذ الركب اسفل
منكم والله اعلم **قوله** وصلة ومن عنده لا يستكبرون قال
الكواشي من عنده هم الملائكة نسبوا اليه تشريفا لهم انه تعالي
في مكان فمن مبتدا خبره لا يستكبرون اي لا يتعظمون ويجوز
ان تعطف من على من في قوله وله من في السموات ويكون

لا يستكبرون



لا يستكبرون مستانفا واعلم انه زاد في المغني ثلاثة مواضع يتعلق
الظرف فيها بمحذوف وجوبا لكنه يقدر في احدها بنحو استقر وهو
ما اذا رفع الظاهر نحو اعندك هذا وفي الاثنين الباقيين لا يقدر
بكاين او استقر بل يقدر بحسب المعنى احدهما ان يستعمل المتعلق
محذوفا في مثل او شبهه كقولهم لمن ذكر امرا قد تقادم عهده حينيذ
الان واصله كان ذلك حينيذ واسمع الان الثاني ان يكون المتعلق
محذوفا على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه انتهى وفي ما
عدا هذه المواضع السبعة يتعلق الظرف اما بمذكور نحو جلس زيد
امامك واما بمحذوف جوازا القيام دليل عليه وهو الكون الخاص كما
تقدم في الجار والمجرور **قوله** ومثال رفعه الفاعل الي اخره هذه
المسئلة نظير المسئلة الرابعة في الجار والمجرور ومثل الشيخ
بما وقع فيه الظرف مع المرفوع بعد خبر ومثال ما وقع فيه حالا
رايت زيدا عنده كرم ومثال ما وقع فيه صفة مررت برجل امامه
ما ومثال وقوعها صلة جا الذي عنده مال ومثال وقوعها بعد
نفي ما عندي احد وبعد استفهام اعندك فتح **قوله** ويأتي
في نحو عندك زيد المذهبان اي مذهب الجمهور وهو كون زيد مبتدا
لا غير ومذهب الكوفيين والاخفش وهو كونه تارة مبتدا وتارة فاعلا
كما قاله الشيخ فيما تقدم وينظر في ذلك بمثل ما نقلناه عن الرضي
فيما سبق من ان الكوفيين يوجبون زيد فاعلا ولا يجوزون كونه
مبتدا لان الخبر لا يتقدم عندهم على المبتدا لئلا يتقدم المضمر على مفسره
والاخفش على احد قوليه يمنع رفع الفاعل بالظرف الذي لم يعتمد
وحينيذ فيوجب كون زيد مبتدا كما قاله الجمهور اما على قوله الاخر
فهو موافق لما نقله الشيخ عنه من تجويزه كون زيد مبتدا

قد مر خبره لانه يجوز تقديم الخبر وكونه فاعلا بالظرف وان لم يعتمد والله
تعالى اعلم

الباب الثالث

في تفسير كلمات يحتاج اليها المعرب **قوله** اللغة الفصحى فيهن اي في
حركة القاف وحالة الطا من التشديد والتخفيف وحركتها وما
جعلناه مرجع الضمير قد تقدم ما يدل عليه وهو فتح القاف وتشديد
الطا وضمها وغير اللغة الفصحى في القاف ضمها اتباعا للطا المشددة
وفي الطا تخفيفها مضمومة او ساكنة مع فتح القاف وفي حركة
الطا الكسر مع تشديد الطا وفتح القاف والكسر لالتقا الساكنين
فهذه خمس لغات ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل وذكرها
الشيخ في المغني مفرقة **قوله** لاستغراق ما مضى من الزمان
عقبه في المغني بقوله فتختص بالنفي ويكنى عن ذلك مثاله قد
ورد بدون النفي لفظا ومعنى ولفظا لا معنى فمن الاول قول بعض
الصحابة رضي الله عنهم قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم اكثر ما كنا قط وامنه ومن الثاني قول ابي حين سال
عبد الله كاين يقرا سورة الاحزاب فقال ثلاثا وسبعين فقال
قط اي ما كنت كذا قط ذكره لك ابن مالك وكذا الرضي وكانه اخذه
منه لكن مثل الاول بقوله كنت اراه قط اي دايما وللثاني بقوله
هل رايت الذيب قط **قوله** وقول العامة الى اخره عقبه
في المغني بقوله واشتقاقه من قططته اي قطعته فمعنى ما فعلته
قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال
والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى مذ والى اذ المعنى مذ
ان خلقت الى الان على حركة لئلا يلتقي الساكنان وكانت الضمة
تشبيها بالغايات انتهى واعلم ان الشيخ جعل قط هنا مما جا على وجه

واحد

واحد وخالف في المغني فجعلها مما جا على ثلاثة اوجه احدها ما ذكره
هنا والثاني ان تكون بمعنى حسب قال وهذه مفتوحة القاف
ساكنة الطا يقال قطي وقطك وقط زيد درهم كما يقال حسبي وحسبك
وحسب زيد درهم الا انها مبنية لانها موضوعة على حرفين وحسب
معربة والثالث ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي فيقال قطني
بنون الوقاية كما يقال يكفيني وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني
حفظا للبنا على السكون كما يجوز في لدن ومن وعن لذلك انتهى
والجواب ان كلام الشيخ هنا في قط بفتح القاف وتشديد
الطا المضمومة كما ذكره وليس لها الا استعمال واحد وهو كونها ظرف
زمان وكلامه في المغني في قط من حيث هي فانه قال قط على ثلاثة
اوجه فلم يقيدها كما فعله هنا وانما قيد عند بيانه الاوجه فلا تخالف
بين الكلامين والله تعالى اعلم **تنبيه** قد تقال عبارته هنا تقتضي
ان قط على اللغة الفصحى وغيرها تستعمل على وجه واحد ومن جملة
غير الفصحى قط بفتح القاف وسكون الطا الخفيفة وهي لا تستعمل
على وجه واحد فقط بل على الثلاثة اوجه المتقدمة **قوله**
عوض بفتح اوله وتثليث اخره اي من غير تنوين وهي حركات بنا وسياتي
انه يعرب في بعض الاحوال قال في المغني فبناوه على الضم كقبل
وعلى الكسر كامس وعلى الفتح كاين **قوله** لاستغراق ما يستقبل
من الزمان قال ابن مالك وندر ورده للمضي فيكون بمعنى قط كقوله
فلم ار عاما عوض اكثر هالكا ووجه غلام يشتهى وغلامه انتهى
وهو مختص بالنفي كما ذكره صاحب المغني وغيره ولم يذكر فيه ابن
مالك ما ذكره في قط من استعماله دون نفي لفظا ومعنى او لفظا لا معنى
قوله او لانه يعرض ما سلب في زعمهم وعبارته في المغني وقيل

بل لان الدهر في زعمهم يسلب ويعوض **قوله** فان اضفته نصبته اي فيكون معربا وهذا كالتقييد لقوله قبل وتثليث اخره فكانه قال ما لم يضف فانه حينئذ يكون معربا بالنصب لا مبنيا مثلثا وقد اشار الي ذلك في المغني حيث قال وهو معرب ان اضيف مبني ان لم يضف انتهى ولكن يرد عليه ما ذكره ابن مالك من انه يعرب ايضا اذا وقع مضافا اليه كقوله

ولولا نبل عوض في خطاي واوصالي • لطاعنت صدر القوم طعنا

ليس بالاولي **قوله** فقلت عوض العائضين الي اخره تعبيره بقوله فقلت دون ان يقول كقولهم كما عبر به في المغني اشارة الي انه مقصور علي اضافته الي العائضين وهو ظاهر عبارة ابن مالك حيث قال وقد يضاف الي العائضين او يضاف اليه فيعرب انتهى وشبه الشيخ عوض العائضين بدهر الداهرين من جهة نفيهما لانهما بمعنى واحد قال السيد عبد الله في شرح اللباب عوض العائضين اي دهر الداهرين والداهر والحائض الذي يبقى على وجه الارض فكان المعنى ما بقي في الدهر دائما انتهى **قوله** وكذلك ابدا الخ قال الراغب في مفرداته الابد عبارة عن مدة الزمان الممتد الذي لا يتجزى كما يتجزى الزمان وذلك انه قال زمان كذا ولا يقال ابد كذا وكان حقه ان لا يثنى ولا يجمع اذ لا يتصور حصول ابد اخر يضم اليه فيثنى ولكن قد قيل اباد وذلك على حسب تخصيصه في بعض ما يتناوله كتخصيص اسم الجنس في بعضه ثم يثنى ويجمع على انه ذكر بعض الناس ان اباد مولد وليس من كلام العرب العربا انتهى **قوله** او ما جاء زيد فتقول اجل مثل بالمنفي اشارة الي رد تقييد المالقي الخبر الذي تاتي اجل بعده بالمثبت ثم جعل الشيخ هذا اجل مهما جاء



على وجه واحد وهو تصديق المخبر حكاه في المغني بصيغة التضعيف فقال وقيل يختص بالخبر وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة قال وقال ابن خروف اكثر ما تكون بعد الخبر انتهى وصدر الشيخ كلامه بانها حرف جواب مثل نعم قال فتكون تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فتقع بعد نحو قام زيد ونحو اقام زيد ونحو اضرب زيدا قال وقيد المالقي الخبر بالمثبت والطالب بغير النهي قال وقيل لا تجي بعد الاستفهام وعن الاخفش هي بعد الخبر احسن من نعم ونعم بعد الاستفهام احسن منها انتهى **قوله** بلى وهو حرف قال في المغني اصلي الالف وقال جماعة الاصل بل والالف زايدة وبعض هولا يقول انها للتانيث بدليل امالتها انتهى **قوله** لايجاب المنفي اي فلا تقع الا بعد نفي قال في المغني في بحث نعم وبلى لا تاتي الا بعد نفي ولا تاتي الا بعد ايجاب ونعم تاتي بعدهما قال وانما جاز بلى قد جاءتك اياتي مع انه لم يتقدم اداة نفي لان لو ان الله هداني يدل على نفي هدايته ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمجي الايات اي قد ارشدتك بذلك مثل واما هو وقد نبهتم انتهى **قوله** او مقرونا بالاستفهام قال في المغني حقيقيا كان نحو اليس زيد بقايم فتقول بلى او توبيخيا نحو ام يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى او تقريريا نحو الم ياتكم نذير قالوا بلى الست بربكم قالوا بلى اجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم كفروا ووجهه ان نعم تصديق للمخبر بنفي او ايجاب ولذلك قال جماعة من الفقها لو قال اليس لي عليك الف فقال بلى لزمته ولو قال نعم لم تلزمه وقال اخرون يلزمه فيهما وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة واعلم ان

تسمية الاستفهام تقريرا في الاية عبارة الجماعة ومرادهم انه تقرير
بما بعد النفي لان التقرير حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بامر
قد استقر عنده ثبوته او نفيه انتهى وقد استقر عند المخاطبين ثبوت كون
الله تعالى ربهم واعترفوا بذلك لما قررهم **قوله** في النوع الثاني
فتارة اي مرة ومثله طورا وهي الفاظ مترادفة ويفهم من كلام ابن الحاجب
في شرح الكافية ان انتصاب مرة في مثل قولنا ضربته مرة يجوز ان
يكون على الظرف ويجوز ان يكون على المفعول المطلق وكذلك طورا
وتارة بمعناه فانتصابهما ايضا اما على الظرف او المفعول المطلق ذكر
ذلك نجم الدين سعيد في شرح الساوية في العروض **قوله**
منصوب بجوابه وعبارته في المغني بما جوابه من فعل او شبهه وهو
قول الاكثرين ويرد عليهم امور وقال المحققون انه منصوب
بشرطه فيكون بمنزلة متى وحيثما وايان وقول ابي البقاء انه مردود
بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف غير وارد لان اذا عند هؤلاء غير
مضافة كما يقول الجميع اذا جزمت كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل
انتهى **قوله** وهذا النوع واوجز الى اخره اما اوجزيته فلانه اقل
حروفا من ذلك واما انفعيته فلان فيها فائدة كون اذا خافضا لشرطه
منصوبا بجزائه وكونه متضمنا معنى الشرط اي التعليق دائما فانه
قال خافض لشرطه ولم يقيده بقوله ان ضمن معنى الشرط وهو
الغالب حتى يوافق ما قاله المعربون بل اطلقه عن هذا التقييد
ليفيد انه في هذا الوجه متضمن معنى الشرط دائما بخلاف **قول**
المعربين فانه لا يفيد واحدا من هذه الثلاثة **قوله** وقد يستعمل
للماضي الى اخره هذا مقابل لقوله اولا مستقبل وذكر في المغني ان خروجها
عن الاستقبال يأتي على وجهين احدهما ان تجي للماضي نحو الاية المذكورة

ونحو



ونحو قوله ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه تولوا
والثاني ان تجي للحال وذكر بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم
اذا هوى قيل لانها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم لانه
انشاء لا اخبار عن قسم يأتي لان قسم الله سبحانه قديم ولا لكون محذوف
هو حال من الليل والنجم لان الاستقبال والحال متنافيان واذا بطل
هذان الوجهان تعين انه ظرف لاحدهما على ان المراد به الحال
انتهى والصحيح انه لا يصح التعلق باقسم الانشائي لان القديم لا زمان له
لا حال ولا غيره بل هو سابق على الزمان وانه لا يمتنع التعلق بكائنا
مع بقاء اذا على الاستقبال بدليل صحة مجي الحال المقدرة باتفاق كمررت
برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا كذا يقدرون
واوضح منه ان يقال المعنى يريد به الصيد غدا كما فسر قمتم في اذا
قمتم الى الصلاة باردتم **تنبيه** بقي على المصنف ان يذكر
مقابل قوله ظرف ولشرطه كما ذكر مقابل مستقبل وقد ذكر الثلاثة
في المغني فقال قيل وقد تخرج اذا عن كل من الظرفية والاستقبال
ومعنى الشرط في كل من هذه فصل الفصل الاول في خروجها عن
الظرفية زعم ابو الحسن في حتى اذا جاؤها ان اذا جر بحتى وزعم ابو الفتح
في اذا وقعت الواقعة الاية فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى
مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالا وكذا جملة ليس ومعمولاها والمعنى
وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين هو وقت رج الارض وزعم
ابن مالك انها وقعت مفعولا في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة
رضي الله عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى والجمهور
على ان اذا لا تخرج عن الظرفية وان حتى في حتى اذا جاؤها حرف ابتداء
دخل على الجملة باسرها ولا عمل له واما اذا وقعت فاذا الثانية بدل من الاولى

والاولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى وحسنه طول الكلام وتقديره
لعد اذا الثانية اي افتنتم اقساما وكنتم ازواجا ثلاثة واما
الحديث فاذا ظرف لمحذوف وهو مفعول اعلم وتقديره ساءكم وهو
كما تعلقت اذ بالحديث في هل اتاك حديث ضيف ابراهيم
المكرمين اذ دخلوا عليه الفصل الثاني في خروجها عن
الاستقبال وقد تقدم الفصل الثالث في خروجها عن
الشرطية ومثاله قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون
والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا
بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقترنت بالفا مثل
وان يمسسك بخير فهو على كل شي قدير وقول بعضهم انه على اضمار الفا
مقدر مردود اي مردود بان الفا لا تحذف الا ضرورة كقوله من يفعل
الحسنات الله يشكرها وقول اخر ان الضمير توكيد لا مبتدا وان ما
بعده الجواب ظاهر التعسف وقول اخر ان جوابها محذوف مدلول
عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة **قوله** وتارة يقال
فيها حرف مفاجاة ويختص بالجمل الاسمية قال في المغني ولا يحتاج
الجواب ولا تقع في الابتدا ومعناها الحال لا الاستقبال **قوله**
نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى اذا لهم مكر
قوله وقد اجتمعت اي اذا الظرفية والفجائية في قوله تعالى
ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون الاولى ظرفية والثانية
فجائية **قوله** وهل هي حرف او ظرف مكان او زمان اقوال
الاول قول الاخفش واختاره ابن مالك وتقديمه يشعر بترجيحه
وكذا قدمه في المغني واستدل ولم يستدل للقولين الاخرين فقال
ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لانه ان لا يعمل

ما بعدها

ما بعدها فيما قبلها والقول الثاني قول المبرد واختاره ابن عصفور
والقول الثالث قول الزجاج واختاره الزمخشري وزعم ان عاملها
فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة قال في قوله تعالى ثم اذا دعاكم
دعوة من الارض اذا انتم تخرجون التقدير ثم اذا دعاكم فاجاتم
الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره وانما ناصبها عندهم
الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس او المقدر في نحو فاذا الاسد
اي حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او استقر
فائدة لم يقع الخبر معها في التنزيل الا مصرحا به
نحو فاذا هي حية تسعى فاذا هم خامدون فاذا هي بيضا فاذا هم
بالساهرة **تنبيه** فاذا قلت خرجت فاذا الاسد
صح كونها عند المبرد خبرا اي فبالحضرة الاسد ولم يصح عند الزجاج
لان الزمان لا يخبر به عن الجثة ولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر
به ولا عنه فان قلت فاذا القتال صحت خبريتها عند غير الاخفش
واذا قلت خرجت فاذا زيد جالس جاز لك رفع جالس على الخبرية
واذا انصب به وجاز لك نصبه على الحالية والخبر اذا ان قلنا انها ظرف
مكان والا فهو محذوف نعم يجوز ان تقدرها خبرا عن الجثة
مع قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف كان تقدر في نحو
خرجت فاذا الاسد اي فاذا حضور الاسد **قوله** في اواخر النوع
الثالث في نحو ومازالت القتلى تمور دماءها قال الراغب
المور الجريان السريع يقال مار يمور مورا **قوله** فيما وا هل العالية
قال في الصحاح والعالية ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء
مكة وهي الحجاز وما والاها **قوله** نحو اعجبني ان قمت
سؤال هل يقال في الفعل الماضي الداخل عليه ان الناصبة للمضارع

ان محله النصب كما قيل الجزم في الفعل الماضي الداخل عليه ان الشرطية
ان موضعه الجزم قال في المغني لا يقال ذلك لان الشرطية اثرت القلب
الى الاستقبال في معناه واثرت الجزم في محله كما انها اثرت التخليص
الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت النصب في لفظه نحو فيها في الماضي
قوله النوع الخامس اي فتقع شرطية الى اخره قال الشيخ كان عليه
ان يقيدها بكونها مفتوحة الهمزة مشددة اليا كما قيدها في المغني
حتى لا تلتبس بالتي هي حرف ايجاب وباي التي هي حرف نداء او تفسير
فان قيل لا لبس على تقدير عدم التقييد المذكور لاندفاعه بذكر
الامثلة لها بعد ذكرها فلا احتياج اليه قلت فكان ينبغي ان
لا يقيد اي فيما سبق بكونها مكسورة الهمزة ساكنة اليا لما ذكر والا فما
الفرق انتهى قوله نحو ايما الاجلين قضيت قال في الكشاف
وقرا ابن مسعود اي الاجلين ما قضيت قال فان قلت
ما الفرق بين موقعي ما المزيدة في القراءتين قلت وقعت
في المستفيضة مؤكدة لابهام اي زائدة في شياعها وفي الشاذة
تاكيدا للقضا كانه قال اي الاجلين صممت على قضايه وجردت
عزيمتي له قوله نحو يا ايها الانسان قال السمين في اعرابه
في سورة البقرة اي اسم منادى في محل نصب ولكنه بني على الضم لانه مفرد
معرفة وزعم الاخفش انها هنا موصولة وان المرفوع بعدها خبر
مبتدا مضمر والجملة صلة والتقدير يا الذي هو الانسان والصحيح
الاول والمرفوع بعدها صفة لها يلزم رفعه ولا يجوز نصبه على المحل
خلافا للمازني وها زائدة للتنبيه لازمة لها والمشهور فتح هايها ويجوز
ضمها اتباعا لليا وقد قرا ابن عامر بذلك في بعض المواضع نحو ايه المؤمنون
والمرسوم يساعده ولا توصف اي هذه الا بما فيه الالف واللام او بموصول

بما

بما فيها وباسم اشارة نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر قال الشاعر •
الا ايهذا الشانح السيد انني • على بابها مستبسل من ورائها •
قوله في انها حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه
هذا التعريف يشير به الى احد المذاهب الثلاثة في معنى لو وهو
مختاره من كونها تدل على امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على
امتناع الجواب ولا على ثبوته ولكنه ان كان ليس له سبب اخر فلا يلزم
من انتفايه انتفاوه وسيجي هذا في كلامه والمذهب الثاني انها تفيد
امتناع الشرط والجواب معا وهذا هو المشهور بين النحاة والمذهب
الثالث انها لا دلالة لها على امتناع بل على مجرد التعليق في الماضي
والقايل بهذا الشلوبين وابن هشام الخضراوي وهذان المذهبان
افسد بما في المغني قوله ومن ها هنا تبين فساد قول المعربين
ان لو حرف امتناع لامتناع الى اخره وجعل ما يفسده قول عمر في حق
صهيب رضي الله عنهما لو لم يخف الله لم يعصه انتهى واعتذر عنه التفتازاني
في مطوله بقوله قد تستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزا لازم الوجود في
جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزا مه
لذلك الجزا ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام
ذلك الجزا فيلزم استمرار وجود الجزا على تقدير وجود الشرط وعدمه
فيكون دايما سوا كان الشرط والجزا مثبتين نحو لو لا انتني لاثنيت
عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو
ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت
كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا دعي
لزوم وجود الجزا لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند
عدم هذا الشرط بالطريق الاولى فان قيل هل يجوز ان يكون

لو في هذه الاسئلة على اصلها من تقدير انتفا الجزا بنا على ان الجزا هو
عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا
وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفا الثنا المرتبط
بعدم الاكراه بنا على ثبوت الثنا المرتبط بالاكراه قلنا لا يخفى على احد
ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزا وانما يجي ذلك من قبيل
ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جيتني
اكرمتك اكراما مرتبطا بالمجي ونحن نعلم قطعا ان النفي في قولنا
لو جيتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجي وليس
كل ما له دخل في لزوم شي لشي او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل
عند الحكم وقيدا له لذلك الشي انتهي **قوله** لقوله تعالى وليخش الذين
لو تركوا الاية قال السمين في اعرابه لو هذه فيها احتمالان احدهما على
بابها من كونها حرفا لما كان سيقع لوقوع غيره وحرف امتناع لامتناع
على اختلاف العبارتين والثاني انها بمعنى ان الشرطية والى الاحتمال
الاول ذهب ابن عطية والزمخشري قال الزمخشري فان قلت
ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين قلت معناه
وليخش الذين صفتهم وحالهم انهم لو شارفوا ان يتركوا خلفهم ذرية ضعافا
فان ذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم
وكاسبهم وقال ابن عطية تقديره لو تركوا لخافوا ويجوز حذف اللام
في جواب لو ووجه التمسك بهذه العبارة انه جعل اللام مقدرة في جوابها
ولو كانت لو بمعنى ان الشرطية لما جاز ذلك وقد صرح غيره بذلك
فقال لو تركوا لو يمتنع بها الشي لامتناع غيره وخافوا جواب لو والى
الاحتمال الثاني ذهب ابو البقا وابن مالك قال ابن مالك لو هنا
شرطية بمعنى ان فتقلب الماضي الى معنى الاستقبال والتقدير

وليخش



وليخش الذين ان تركوا ولو وقع بعد لو هذه مضارع كان مستقبلا كما يكون
بعد ان وانما حمل ابن مالك وابا البقا على جعلها بمعنى ان توهم انه لما امر
بالخشية والامر مستقبل ومتعلق الامر موصول لم يصح ان تكون الصلة
ماضية على تقدير لو لانه على العدم الذي ينافي امتثال الامر وحسن
مكان لفظا ان ولاجل هذا التوهم لم يدخل الزمخشري لو على فعل مستقبل
بل اتي بفعل ماض مسند للموصول حالة الامر فقال وليخش الذين صفتهم
وحالهم انهم لو شارفوا ان يتركوا قال الشيخ يعني ابا حيان وهذا الذي توهموه
لا يلزم الا اذا كانت الصلة ماضية في المعنى واقعة بالفعل ومعنى لو تركوا
من خلفهم اي ماتوا فتركوا من خلفهم فلو كان كذلك للزم التاويل في لو ان
تكون بمعنى ان اذ لا يجامع الامر بايقاع فعل من مات بالفعل اما اذا كان
ماضيا على تقدير فيصح ان تقع صلة وان يكون العامل في الموصول
الفعل المستقبل نحو قولك ليزرنا الذي لو مات امس لبكيناه انتهي
مع اختصار **قوله** وقول الشاعر ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا
فان قلت ما النكتة في تمثيله بمثالين للو التي هي في معنى الشرطية
قلت كانه لما ذكر انها تفارق ان في كونها لا تجزم وذلك انما
يظهر في المثال الثاني لانه قال ولو تلتقي باثبات اليا دون الاول
وذلك ظاهر ردفه بالمثال الثاني لكني اقول حينئذ يحصل الغرض
بالاقتصار على المثال الثاني لان لو فيه حرف شرط في المستقبل غير
جازمة فلا حاجة الى الاتيان بالمثال الاول **قوله** الثالث
ان تكون حرفا مصدريا مرادفا لان الا انها لا تنصب واكثر وقوعها
بعد ود نحو ودوا لو تدهن جوز الزمخشري كون لو في هذه الاية للتمني
ايضا فانه قال فان قلت لم رفع فيدهنون ولم ينصب
باضمار ان وهو جواب التمني قلت قد عدل به الى طريق اخر

وهو ان جعل خبر مبتدا محذوف اي فهم يدهنون كقوله فمن يؤمن بربه
فلا يخاف على معنى ودوا لو تدهن فهم يدهنون حينئذ او ودوا ادهانك
فهم الان يدهنون لطمعهم في ادهانك قال سيبويه وزعم هارون
انها في بعض المصاحف ودوا لو تدهن فيدهنوا انتهى قوله
او يود نحو يود احدهم لو يعمر ذكر في الكشاف ان لو في هذه الاية للتمني
فانه قال فان قلت كيف اتصل لو يعمر بيود احدهم قلت
هي حكاية لودادتهم ولو في معنى التمني وكان القياس لو اعمر الا انه جرى
على لفظ الغيبة لقوله يود احدهم كقوله حلف بالله ليفعلن انتهى
قوله والكريم لا يبيت بذا القسم ويخرج الاية ونحوها على
حذف مفعول الفعل قبلها والجواب بعدها اي يود احدهم التعمير
لو يعمر لسره ذلك انتهى قلت وعلى راي الاكثر تخرج الاية
الاولى ايضا على حذف مفعول الفعل الذي قبلها والجواب بعدها
تقديره ودوا ادهانك لو تدهن لسروا بذلك وحينئذ تكون لو
في الايتين واردة على المعنى الاغلبي لها الذي هو حرف امتناع
لامتناع او غير ذلك من العبارات انتهت قوله فلو ان لنا
كرة فنكون من المؤمنين قيل نصب نكون جوابا للتمني ولا دليل
فيه لجواز ان يكون النصب في فنكون مثله في قوله ه
للبس عباءة وتقر عيني الى اخره قال الشيخ عز الدين فان
قلت اذا كان في الموضعين الانتصاب بان المضمرة بعد
الفاء فالفرق بين المهروب عنه والمهروب اليه قلت
الفرق ان على المهروب عنه لازمة الاضمار لا يجوز فيها الاظهار
فاظهارها ليس بلازم انتهى قوله ولتقر عيني هو منصوب
بان المقدرة بعد الواو ليصح عطفه على الاسم الذي قبله لانه حينئذ



تكون مع ان مؤولا بالاسم فيصح العطف حينئذ اذ لولا ذلك لما صح
العطف لانه لا يعطف صريح الفعل على صريح الاسم لان العطف يقتضي
اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في العامل ولا مشاركة
للفعل مع الاسم فيه قوله الشفوف قال الجوهري ثوب شف
وشف اي رقيق قوله او يرسل رسولا هو منصوب بان المقدرة
بعد او لتكون مع ان مؤولا بالاسم ليصح عطفه على الاسم الصريح المذكور
في قوله وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب ولو صح
هذا لما قاله الزمخشري وحيا وان يرسل مصدران واقعان موقع
الحال لان ان يرسل في معنى ارسالا ومن وراء حجاب ظرف واقع
موقع الحال ايضا كقوله وعلى جنوبهم والتقدير وما صح ان يكلم احدا
الا موحيا او مسمعا من وراء حجاب او مرسلا انتهى قوله تصدقوا
ولو بظلف محرق قال في الصحاح الظلف للبقرة والشاة
والظبي واستعير للافراس قوله ولو بشق تمرة اي نصف تمرة يريد
لا تستقلوا من الصدقة شيئا قاله ابن الاثير قوله في قد فقيل
وتدخل على المضارع نحو قد يعلم ما انتم عليه انما اتى بصيغة التمريض
وهي قيل لانه يختار انها للتقليل اذا دخلت على المضارع كما سياتي
في كلامه قوله الخامس من اوجه تقريب الماضي من الحال
ولهذا تلزم مع الماضي لو وقع حالا الى اخره قال التفتازاني في
مطوله ويرد ههنا اشكال وهو ان المطلوب في الحال مقارنة
حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا بزمان التكلم واذا كان
العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقاربين كما اذا كانا
مضارعين وايضا فلفظة قد انما تقرب الماضي الى الحال المقابل
للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم

مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الخالية وقد
ركب فرسه وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان خالية الماضي
وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم
فقط فالحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية
لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية
وقالوا جاء زيد في السنة الخالية وقد ركب انتهى **قوله**
قال ابن عصفور اذا اجيب القسم بماض الى اخره قال شيخنا
انما قيد جواب القسم بكونه ماضيا لانه اذا لم يكن ماضيا لم يوت
بقد المفيدة لتقريب الماضي من الحال لانه حينئذ لا يمكن
اعتبار هذا المعنى لثبوته بها وبكونه مثبتا لانه اذا كان منفيا
لم يوت بقد ايضا المفيدة لذلك لعدم الاحتياج اليها حينئذ
لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى زمان الحال
بحكم الاستصحاب وبكونه متصرفا لانه اذا لم يكن متصرفا كليس
وعسى ونعم وبئس فانها لا تدخل عليهن لانهن للحال فلا معنى
لذكر ما يقرب ما هو حاصل ولذلك علة اخرى وهي ان صيغهن
لا يفيدن الزمان ولا يتصرفن فاشبهن الاسم هذا ما لخصته
من كلام القوم انتهى **قوله** حلفة فاجر الى كاذب قال الراغب
في مفرداته وسمي الكاذب فاجرا لكون الكذب بعض الفجور
قوله من حذيث ولا صال اصل الصلا الايقاد بالنار
يقال اصلا بكذا اي ما بي به واصطلي بالنار وصليت الشاة
شويتها فهي مصلية قاله الراغب في مفرداته **قوله**
وزعم الزمخشري ان قد مع لام القسم بمعنى التوقع عبارة
الزمخشري فان قلت ما لهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام

الام




/الاسم قد وقال غيرهم نحو حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فلت
انما كان ذلك لان الجملة القسمية لا تساق الا تاكيدا للجملة المقسم
عليها التي يجاب بها فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي معنى قد
عند استماع المخاطب كلمة القسم انتهى والتقدير انتم والله لقد
ارسلنا نوحا **قوله** وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه
الخ قال في الكشاف ادخل قد ليؤكد علمه بما هم عليه من المخالفة
عن الدين والنفاق ومرجع توكيد العلم الى توكيد الوعيد وذلك
ان قد اذا دخلت على المضارع كانت بمعنى ربما فوافقت ربما في خروجها
الى معنى التكثير في نحو قوله • فان يمس مهجور العفاء فربما اقام به
بعد الوفود وفود • ونحوه قول زهير •
اخي ثقة لا يهلك الخمر ماله • ولكنه قد يهلك المال نائله
قال السمين في اعرابه قال الشيخ اي ابو حيان وكون قد اذا دخلت
على المضارع افادت التكثير قول بعض النحاة وليس بصحيح وانما
التكثير مفهوم من السياق والصحيح ان رب للتقليل للشيء ولتقليل
نظيره وان فهم تكثير فمن سياق انتهى **قوله** ك
قد اترك القرن مصفرا انامله • كان اثوابه مجت بفرصاد
القرن بالكسر كفوله في الشجاعة والانامل واحدها انملة وهي رؤوس
الاصابع والمزج خلط الشيء بغيره والمج الرمي يقال مزج الشراب
خلطه بغيره ومج الرجل الشراب من فيه اذا رمى به والفرصاد التوت
قوله وقاله الزمخشري في قد نرى تقلب وجهك في السما
عبارة الزمخشري قد نرى ربما نرى ومعناه كثرة الرؤية وانشد
قد اترك القرن مصفرا انامله • كان اثوابه مجت بفرصاد •
قال السمين في اعرابه قال الشيخ وشرحه هذا على التحقيق متضاد لانه

قد شرح قد نري بربما نري ورب على مذهب المحققين انما يكون للتقليل
الشيء في نفسه او لتقليله في نظيره ثم قال ومعناه كثرة الرؤية فهو
مضاد لمدلول رب على مذهب الجمهور هذا الذي ادعاه من كثرة
الرؤية لا يدل عليه اللفظ لانه لو لم يوضع للكثرة مع المضارع سوا
اريد به المضي ام لا وانما فهمت الكثرة من متعلق الرؤية وهو القلب
انتهى **قوله** وتقر في الارحام قال الزمخشري القراءة بالرفع اخبار
بانه يقر في الارحام ما يشاء ان يقره من ذلك والقراءة بالنصب
تعليل معطوف على تعليل ومعناه خلقناكم مدرجين هذا التدريج
لغرضين احدهما ان نبين قدرتنا والثاني ان نقر في الارحام من
نقر حتى يولدوا وينشاوا ويبلغوا حد التكليف فاكلفهم ويعضد هذه
القراءة قوله ثم لتبلغوا اشدكم قال السمين في اعرابه قلت لتسمية
مثل هذه الافعال المسندة الى الله تعالى غرضا لا يجوز وذكر ان الذي
قرا بنصبه ونقرها يعقوب وعاصم رواية **قوله** وواو الحال
وتسمى واو الابتداء اي لها ملاحظة لان يقع بعدها المبتدا **قوله**
نحو جا زيد والشمس طالعة قال صاحب الضوء في مفتاح ان الحال
ها هنا ليست لبيان هيئة الفاعل والمفعول بل هي لبيان هيئة
زمان صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول الا ترى قولك
اتيتك والجيش قادم تقديره اتيتك زمان كان الجيش قادما
ولهذا قلنا جار مجرى الظرف ومن شدة شبه هذا النوع بالظرف
انك لا تجد فرقا بين قولك اتيتك زمن الحجاج امير وبينه قولك
والحجاج امير **قوله** وسيبويه يقدرها باذ لا يريد انها بمعناها
اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للفعل السابق كما ان
اذ كذلك ولم يقدرها باذا لانها لا تدخل على الجمل الاسمية وان ذلك في

المعنى

المعنى **قوله** وواو المفعول معه نحو سرت والنيل نصب ما بعد
الواو انما عمل فيه ما قبلها لا بمضمر بعد الواو خلافا للزجاج ولا بالواو خلافا
للجرجاني ولا بالخلاف خلافا للكوفيين قال السيد في شرح اللباب
انتصاب ما بعد هذه الواو متوقف على خمس شرائط وجوب وجود
فعل او معناه قبله ووجوب كون الفاعل والمفعول مشتركين في ذلك
الفعل ووجوب صدوره عنهما متصاحبين ووجوب حدوث الفعل
عن الاول بالاصالة وعن الثاني بالتبعية ووجوب كون عمل العامل
بواسطة الحرف وقد اجيز نصبه بالخبر المقدر اي كل رجل مقرون
وضيعته **قوله** وواو الجمع الخ فيه اشارة الى ان هذه الواو
التي ينتصب المضارع بعدها باضمار ان يشترط فيها الجمعية اي
المعية ومصاحبة ما قبلها لما بعدها **قوله** بنفي او طلب
يندرج تحت الطلب الامر والنهي والدعا والعرض والتحضيض
والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية والاية
وهي قوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم مثال المضارع المنتصب
بان مضمرة بعد واو الجمع المسبوقة بنفي ومعنى الاية والله اعلم انكم
تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون ان تدخلوا الجنة وانما ينبغي لكم
الطمع في ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم به فيعلم الله
حينئذ ذلك واقعا منكم والواو من قوله تعالى ولما يعلم واو الحال
والتقدير بل حسبتم ان تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة ذكره لكن
في شرح الشذور مع زيادة **قوله** والكوفيون يسمون هذه الواو
واو صرف يعنون انه كان من حق هذا الفعل ان يعرب باعراب ما قبله
فلما جاءت الواو صرفته الى وجه اخر من الاعراب **قوله** فواو
دخولها في الكلام كخروجها وهي الواو الزائدة شيخنا الذي يخصصه

من كلام القوم ان هذه الواو اثبتها الكوفيون والاخفش وجماعة
وحملوها على ذلك حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها بدليل الاية
الاخرى وحينئذ يكون جواب اذا وفتحت ابوابها وانما جيء هنا
بالواو دون التي قبلها لان ابواب السجون مغلقة الى ان ياتي
صاحب الجريمة فتفتح له ثم تغلق عليه فناسب ذلك عدم الواو فيها
بخلاف ابواب السرور فانها تفتح انتظارا لمن يدخلها وقيل هي عاطفة
والزائدة الواو في وقال لهم خزنتها وحينئذ يكون اذا وقال لهم خزنتها
وقيل هما عاطفتان ويكون الجواب محذوفا تقديره كان كيت وكيت
وقيل هي للحال اي جاؤها مفتحة ابوابها كما صرح بمفتحة حالا في جنات
عدن مفتحة لهم الابواب قيل وانما فتحت لهم مع مجيئهم اكراما لهم عن ان
يقفوا حتى يفتح لهم ويكون الجواب حينئذ ايضا مقدرا تقديره اطمانوا
او سعدوا قال الزمخشري حقه ان يقدر بعد خالدين لانه انما يجيء
بعد متعلقات الشرط وما عطف عليه وقيل تقديره حتى اذا جاؤها
وفتحت ابوابها يعني ان الجواب بلفظ الشرط ولكنه بزيادة تقييد
بالحال فلذلك صح وقيل هي واو الثمانية لان ابواب الجنة ثمانية
وزعموا ان لغة قريش اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية ايذانا
بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد مستانف واستدلوا
على ذلك بايات من جملتها وثامنهم كلبهم وممن ذكر ذلك الحريري وابن
خالويه والثعلبي وجماعة وهذا فاسد عند المص وذكر في المغني وجه ذلك
وقال لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الاية منها لانه ليس فيها
ذكر عدد البتة وانما فيها ذكر الابواب وهي جمع لا يدل على عدد خاص ثم
الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها واما الاية المنقوش عليها
ليست نصا فيما ذكروه بل فيها اوجه اخر احدها انها عاطفة عطفت

هذه



عطفت هذه الجملة على جملة قوله هم سبعة فيكون قد اخبروا بخبرين
احدهما انهم سبعة رجال على البت والثاني ان ثامنهم كلبهم وهذا يؤذن
بان جملة قوله وثامنهم كلبهم من كلام المتنازعين فيهم الثاني ان الواو
للاستيناف وانه من كلام الله تعالى اخبر عنهم بذلك قال هذا القايل
وجيء بالواو لاعطاء انقطاع هذا مما قبله الثالث انها الواو الداخلة على
الجملة الواقعة صفة للنكرة توكيدا للصوق الصفة بالموصوف
ودلالة على ان اتصافه بها امر ثابت مستقر ونظيره وما اهلكنا من
قرية الا ولها كتاب معلوم واليه ذهب الزمخشري ثم قال وهي
التي اذنت بان الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوا عن ثبات
علم وطمانينة ولم يرجموا بالظن كما غيروا الدليل عليه ان الله سبحانه
اتبع القولين الاولين قوله رجما بالغيب واتبع القول الثالث
قوله ما يعلمهم الا قليل الرابع قيل انها واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدا
اسم اشارة اي هؤلا سبعة ليكون في الكلام ما يعمل في الحال ويرد ذلك
ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع والله اعلم **قوله**
في ما وشرطية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله قال السمين كل ما
قلناه في اعراب ما ننسخ ياتي هنا والذي قلناه هناك ان في ما قولين
احدهما وهو الظاهر انها مفعول مقدم لننسخ وهي شرطية جازمة
والتقدير اي شيء ننسخ مثل قوله تعالى اياما تدعوا والثاني انها شرطية
ايضا جازمة لننسخ ولكنها واقعة موقع المصدر ومن اية هو المفعول
به والتقدير اي نسخ ننسخ اية قاله ابو البقا وغيره وقال اي مصدرا
جايز انتهى ونقل عن ابي البقا انه يزاد في وما تفعلوا وجها اخر
وهو ان يكون من خير في محل النصب نعت لمصدر محذوف تقديره
وما تفعلوا فعلا كاينا من خير ويعلمه جزم على جواب الشرط ولا بد

من مجازي في الكلام فاما ان يكون عبر بالعلم عن المجازاة على فعل الخير
كانه قيل يجازيكم واما ان يقدر المجازاة بعد العلم اي فينبئه عليه
قوله ويجب حذف الفها اذا كانت مجرورة قال الرضي في شرح
الحاجبية وتحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة
بحرف جر او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام لانها استفهام ولم يكن
تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة واحدة
موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر
وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف اخر من الاستفهامية
مجرورة ولا كم لكونه حرفا صحيحا ولان اي يجري اخره مجرى الحرف الصحيح
في تحمل الحركات وقد جا الالف ثابتا نحو على ما قام يشتمني ؛ كخنزير
تمرغ في رماد **قوله** عم يتساءلون قال الزمخشري عم اصله عما
على انه حرف جر دخل على ما الاستفهامية ومعنى هذا الاستفهام
تفخيم الشان كانه قال عن اي شي يتساءلون **قوله** فناظرة
بم يرجع المرسلون قال السمين في اعرابه بم يتعلق بيرجع وقد وهم
الحوفي فجعلها متعلقة بناظرة وهذا لا يستقيم لان اسم الاستفهام
له صدر الكلام وبم يرجع متعلق بناظرة **قوله** بما غفر لي ربي
قال الزمخشري فان قلت ما في قوله بما غفر لي ربي اي
الماات هي قلت المصدرية او الموصولة اي بالذي غفر لي
من الذنوب ويحتمل ان تكون استفهامية يعني باي شي غفر لي ربي يريد به
ما كان منه معهم من المصابرة لاعزاز الدين حتى قتل الا ان قولك
بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جايزا انتهى قال
في المغني والعجب من الزمخشري اذ جوز كونها استفهامية مع
رده على من قال في بما اغويتني ان المعنى باي شي فان اثبات الالف

قليل

قليل شاذ واجاز هو وغيره ان تكون بمعنى الذي وهو بعيد لان الذي
غفر له الذنوب وببعد ارادة الاطلاق عليها وان غفرت انتهى
واختار السمين فيه ان تكون مصدرية وذكر السمين في اعرابه
انه استضعف موصوليتها من حيث انه يبقى المعنى انه تمنى ان
تعلم قومه بذنوبه المغفورة وليس المعنى على ذلك انما المعنى على تمنى
علمهم بغفران ربه ذنوبه انتهى وهذا توضيح لما رد به المصرفي المغني
ثم قال السمين والقايل بكونها استفهامية هو الفرا ورده الكسائي
بانه كان ينبغي حذف الفها لكونها مجرورة ثم رد السمين على الزمخشري
في قوله الاجود طرح الالف بان المشهور من مذهب البصريين
وجوب حذف الفها كقوله غلام يقول الرمح يثقل عاتقي ؛
اذا لم انا لم اطعن اذا الخيل كرت ؛ لا في ضرورة كقوله ؛
على ما قام يشتمني ؛ لئيم كخنزير تمرغ في رماد ؛ انتهى **قوله**
وانما جاز نحو لماذا فعلت الخ يوضح هذا ما ذكره السيد في شرح
اللباب ان ما الاستفهامية اذا كانت مجرورة ووقع بعدها
ذا لم تحذف الفها لان ذا لما لم تثبت زيادته ولا كونه موصولا
الا مع ما صار ما مع ذا كالكلمة الواحدة وصارت الالف كانها في وسط الكلمة
والحذف في الوسط قليل انتهى **قوله** اني بما ان فعل الي اخره
ان حرف توكيد ويا المتكلم اسمها وخبرها محذوف تقديره مخلوق
على ما يقتضيه تفسيره لكلامه ومما جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف
والمجرور هنا وهو ما نكرة تامة ولهذا فسرها بامر ويجوز ان تفسر
بشي وان مع الفعل متسكلة بمصدر هو خبر لمبتدا محذوف وهذا
الاعراب اقتضاه تفسيره الذي ذكره بعد سوق المثال وقال
في المغني ان وصلتها في موضع خفض بدلا من ما وزعم السيرافي

وابن خروف وتبعهم ابن مالك ونقله عن سيبويه انها معرفة تامة
بمعنى الشيء او الامر وان وصلتها مبتدا او الظرف خبره والجملة خبر لان
قال ولا يتحصل للكلام معنى طويل على هذا التقدير انتهى **قوله**
خلق الانسان من عجل قال السمين في اعرابه جعل ذات الانسان
كانها خلقت من نفس العجلة دلالة على شدة اتصاف الانسان بها
فانها مادته التي اخذ منها **قوله** في التعجب قال نجم الدين
سعيد في شرح الحاجبية التعجب انفعال يحدث في النفس عند
مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجوده ولهذا لا يصح
التعجب على الله تعالى لانه عالم لا يخفى عليه شيء وما ورد منه تعالى
نحو فما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اي يجب ان يتعجب
العباد منه **قوله** اي شيء حسن زيدا او هو قول سيبويه اي
كون ما احسن زيد نكرة تامة قال في المغني جزم بذلك جميع البصريين
الا الاخفش فجوزه وجوز ان يكون معرفة موصولة والجملة بعدها
في موضع رفع نعتا لها وعليهما فالجملة لا محل لها وان تكون نكرة
موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعت لها وعليهما فخبر المبتدا
محذوف وجوبا تقديره شيء عظيم ونحوه انتهى وذهب الفراء وابن
درستويه الى انها استفهامية وضعف هذا من حيث اللفظ لانه
نقل من انشاء الى انشاء ولم يثبت ذلك واما من حيث المعنى فقوي
لانه كانه جهل السبب فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين وانما صح وقوع ما مبتدا
عند سيبويه مع كونها نكرة غير مخصوصة والجملة خبر لان التنكير
مقصود هاهنا باعتبار الابهام المناسب للتعجب اي انه شيء
مجهول لا يعرف **قوله** قولهم لامر ما جدع قصير انفه الجدع القطع

قال



قال التعلبكي في شرح المقامات واصل هذا ان قصير بن سعيد
اللخمي احد وزراء جذيمة بن مالك الابرش ملك الحيرة لما قتلت
الزباء مولاة جذيمة عذرا جدع انفه توصلا الى الاخذ بثار مولاه
جذيمة واتاها واخبرها ان عمرو بن اخت جذيمة فعل به ذلك وانه
اتهمه بانه خان خاله واشار عليه بالمسير اليها فسكنت الى ذلك
واقام عندها وسفرته الى العراق دفعات فلما كان اخر دفعة
استصحب الرجال في الصناديق وعمرا في جملتهم ودخل بهم حصنها
وهي واصحابها غارون فوثب عمرو واصحابه عليها وقتلها عمرو
ويروى انه كان عندها صورة عمرو فلما راته عرفته فمصت خاتما
مسموما وقالت بيدي لا بيد عمرو انتهى **قوله** فيما تعمل عمل ليس
في لغة الحجازيين لعملها عمل ليس شروط اربعة ولم يذكرها الشيخ هنا
لان محلها كتب النحو وقد ذكرها في شرح الشذور احدها ان
يكون اسمها مقدما وخبرها مؤخرا والثاني ان لا يقترن الاسم بان
والثالث ان لا يقترن الخبر بالا والرابع ان لا يليها معمول الخبر
وليس ظرفا ولا جارا او مجرورا فاذا استوفت هذه الشروط الاربعة
عملت هذا العمل سواء كان اسمها وخبرها نكرتين او معرفتين او
كان الاسم معرفة والخبر نكرة واعمالها عند وجود هذه الشرايط الاربعة
بل يقولون ما زيد قائم هذا ملخص ما في شرح الشذور وفي المغني
وان دخلت على الفعل لم تعمل نحو وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله
قوله و وصال فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور الخ الظاهر ان
هذا الحذف وجوبي اخذا من قوله يفسره الفعل المذكور اذ لا يجمع بين
المفسر والمفسر **قوله** ولم تكف ما من الافعال الا قل وطال
وكثر وعلة ذلك شبههن برب وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال

مصدرية لا كافة قاله في المغني وذكر قطب الدين في حواشي الكشاف
ان ما المتصلة بهذه الافعال يجوز ان تكون مصدرية ويجوز ان تكون
كافة ويظهر ثمرة ذلك في فصلها ووصلها خطا فعلى الاول تفصل
وعلى الثاني توصل قوله اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك
كالثغام المخلس • العلاقة بالفتح هنا علاقة الحب وهي نصب
بفعل مقدر على المصدرية اي تعلق علاقة والافنان جمع الفنن
واصلها اغصان الشجر والظاهر ان المراد بها شعور الراس
والثغام بالفتح نبت يكون في الجبل يبيض اذا يبس واخلس النبات
اذا اختلط رطبه ويابسه واخلس راسه اذا خالط سواده البياض
والله اعلم الباب الرابع في الاشارة
الى عبارات محررة • هذا اخر ما وجد بخط مولفه الشيخ الامام
العالم العلامة قدوة المحققين شيخ الاسلام مفتي المسلمين
شيخ الشافعية صاحب التصانيف المشهورة الاستاذ جلال الدين
محمد بن احمد بن محمد المحلي الانصاري الشافعي قدس الله روحه ونور
ضريحه نقل ذلك من خطه تلميذه ابو الفضل محمد بن محمد بن بهادر
المونبي الطرابلسي الشافعي عفا الله عنه بتاريخ اخر رجب بالقاهرة
٨٦٩ • وكتبت هذه النسخة من نسخة منقولة من خط مولفه
المذكور بتاريخ اواخر جمادى الاخرى ٩٧٧
هكذا ذكر تلميذ المولف والحمد لله
وحده والصلاة والسلام
على من لا نبي بعده
م

